

رشدی علی الفناری

رشدی علی الفناری

رشدی علی الفناری

رشدی

رشدی علی الفناری

٢٠٧٢

رشدی  
رشدی علی الفناری

رشدی علی سد

الفناری

الفناری

الفناری



مرهم از زخمیانی الحاحی علی کمالی انده ننه  
 وقتاً ایستاده

1

- رشدی علم الفزاری ۱
- محمد امیر ۱
- قره خلیل ۱
- فزاری ۲
- کافقری ۱
- سید ۱



۷۲



2073

6753

تقریر

991

۷۲



بسم الله الرحمن الرحيم

بانتقل الى

2

١



وعلى مذهب السكاك هو ذكر الشبه وارادة الشبه به وعلى مذهب الخطيب هو التشبيه المضم  
في النفس فالاستعارة المكنية في قوله من عواصف الغضايل على مذهب السكاك هذا اننا شبرنا  
الغضايل بالنبات المفردة المرموز اليها بذكرها في العواصف وعلى مذهب السكاك  
انا شبرنا الغضايل بالنبات المفردة في المقبولية والموضوعية وذكرنا الشبه وارادنا التشبيه  
الادعاء وعلى مذهب الخطيب انا شبرنا الغضايل بالنبات المفردة في التقابلية والمقبولية  
والموضوعية فهذه الشبه المفردة النفس استعارة مكنية عنده وادعوت هذا في الاستعارة  
التخييلية مذهبنا مذهب الخطيب والسلف ومذهب السكاك الاستعارة التخييلية على مذهب  
الخطيب والسلف اسناد ما يلائم الشبه او الشبه فاسناد العواصف هو الرباع الشريد  
وهو مما يلائم الشبه به وهو النبات المفردة الغضايل استعارة تخيلية عند الخطيب والسلف  
والمن ترشيع لانه مما يلائم الشبه به والاستعارة التخييلية على مذهب السكاك تشبيه  
الموهوم بالمتحقق وذكرنا ما وضع للمحققه وارادة الموهوم بالمحقق <sup>وذكرنا</sup> <sup>العواصف</sup> <sup>الموضوعية</sup> <sup>سج</sup>  
للمحققه وارادنا الموهوم والمن ترشيع من وجه فيكون استعارة مكنية وتخييلية مرشحة  
مجردة ويجعل ان يكون عواصف استعارة اصلية الغضايل قرينة فانا شبرنا مركات العلم بالعلم  
وهو الرباع الشديدة وذكر العواصف وارادنا مركات العلوم استعارة مصرحة اصلية  
والغضايل قرينتها والمن ترشيع ايضا <sup>علم</sup> ان الاستعارة المكنية هي لفظ الشبه به عند السلف  
ولفظ الشبه عند السكاك هو الشبه المضم في النفس عند الخطيب والمذكور في الاستعارة  
المكنية انما هو لفظ الشبه فلا تغفل وعلق اي صلت صلق او اصل صلق في الاستعارة  
تبعية لانه شبه الصلق في الحال والسبق بالصلق في الماضي فيتحقق الوقوع ثم ذكر صلت الموضوع  
للموضوع في الماضي واراد الصلق في الحال او في المستقبل استعارة مصرحة اصلية تبعية وعلق  
نصب على انها مفعول مطلق لصليت او اصل في ان قلت ان الصلوات من التلاوة المجدية  
او اصل من المراد فكيف تكون مفعولا مطلقا لهما قلت انه من قيل ثبت الله نباتا بين

انه مفعول

انه مفعول مطلق من غير لفظه وان الصديق ليست بمصدر بل اسم مصدر في التصلية  
او وقوع التصلية حال كونها بمعنى الصديق في كلام العرب فلذا قال وعلق وانما ترك سلاما  
يعنه لم يقل وعلق وسلاما تنبيه على عدم كراهته ذكر الصديق بدون السلام فان النور من  
ذكر الصديق بدون السلام مكروه وليس الامر كذلك لان الامر في قوله يا ايها الذين امنوا  
صلوا عليه وسلموا تسليما للاستبصار ولا يلزم من ترك المسح الكبرية على عامة من  
لحقهم اي عرض لهم وكلمة من عبارة عن الانبياء والمرسلين عليهم الصلوة والسلام  
او المفعول في الاصل اسم تفضيل بمعنى الاعلى والاشرف والعواصف جمع فاضلة وهي النعمة  
المتعدية الى الغير واشرفها ويجوز ان يقرأ بضم الهاء فتكون مؤنث اول  
بمعنى المقدم فيكون المعنى ح مقدم النعمة المتعدية الى الغير والتقدم خمسة تقدم بالرات  
وتقدم بالزمان وتقدم بالعلية وتقدم بالشوق وتقدم بالطبع فهذه التقدم  
تقدم بالشوق لا سيما على محمد اي اخضر الصلوة على محمد عليه السلام وقد اسم مفعول  
بمعنى المدح مبالغة في النعمة وفي الاصطلاح الذي كثر حصول الحميدة هذا اي محمد  
المشهور في الارض واسم المشهور في الامم السائدة احمد واسم المشهور في  
السموات محمود واسم المشهور في الجنة مصطفى وانما ان باسم العلم فخطمال النفوس من  
والفرق بين الفت والقصة ان الفت انما يستعمل في المدح والصفة <sup>الفت</sup>  
من المدح والترم باعلى الشمايل الشمايل جمع شملة وهي بمعنى الخصلة والخلق كي  
قال الله تعالى انك لعل خلق عظيم والمبعوث من اكرم القبائل وهو قبيلة فريش  
وشرافتها اما يكون محمد عليه السلام منهم كي يشار شرق الكان بالكيين او هي شريفة في حد ذاتها  
وعلى له وانما قال على له ولم يقل وال بدون على وداعا على الشيعة فانهم يقولون حاكبا  
عن رسول الله من فرق بينه وبين علي عليه السلام لم يتل شفاعتي فحق نعم الله اولا وكذا  
هذا الكلام حديثا ولئن سلمنا كونه حديثا فالعبارة بعل لا بعل اي من فضل علي



على ابي بكر وعمر وعثمان لم ينل ثنائيه والمعاد بالاولى منها اهتدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم لكونه متجاها بالاصحاب  
في يكون العطف العام على الخاص ويجوز ان يكون بمعنى الاتباع مطلقا الى كل من من تنقلى  
لما يوم القيمة في يكون العطف الخاص على العام وكثيرها التنبه على الشرافة والحق به جمع  
مجبه وهي جمع صاحب والاصحاب من رضى النبي وراه اليه وم قريبا او بعيدا سواء جلس  
مع النبي ام اولاد لواء كثره معه اولاد من رآه اليه ام بعد وفاته فهو الاصح على القول الاصح  
ومن رضى في الرؤية على وقت الشرائع فيقول من الاصحاب على الاصح المحدثين اما جمع  
او تشبيه صفة الآل والاصحاب على كل تقديرين باوضح الالفاظ من قيل جرد قطيعة  
اي بالذات الواضحة كنفق القمر واجزاء الامم من زواجر الشريعة وتكلم الحاديات اياه وادراك  
الشجرة من العنزة وغير من الجزرات الباهرة قال الفاضل الحاشي رحمه الله اللهم جسر الكلاء  
ماله وما عليه في حقه لكن الحاشي اختار طريق الشارح لكونه كثرنا عنه على ما تحت  
على متعلق بحقت من مكارف الافاضل الافاضل جمع افضل هو العالم الاثر والاعمال والمعارف  
جمع معرفة فيكون حاصلة من علوم العلماء الاثر في والافعال قبل بين المعرفة والعلم فرق من حيث  
ان المعرفة يستعمل في الجزئيات والعلم في الكليات فيكون حيث ان المعرفة يطلق على الادراك  
اثر في من الادراكين الذي تخلص النسبة بينهما والعلم اعم وفرق البعض من وجه آخر غمينة  
وتحقيقه في تقريره انما على المطول فان اردت الاطلاع عليه فارجم اليه وعند المتكلمين  
لا فرق بين المعرفة والعلم وهو المراد ههنا وقيل المعاني من جمع موقوف بفتح الهمز ويكون  
العين وفتح الراء مصدر مع جميع اسم مفعول فيكون جمع من قيل جرد قطيعة اي ما تحت  
علم طرف الافاضل المعرفة والمعروفة وشكر الله عليه طعن على الشارح بان ترك الشكر  
فان كان مراده الطعن عليه فحقن ثقيل انما ترك الشكر لكون الحمد راسل الشكر وهو  
تنبيه على تحقق الحمد ههنا في ضمن الشكر فان الحمد اعم من جهة المتعلق من الشكر لان  
الحمد يكون في مقابلة النعمة وغيرها والشكر انما يكون في مقابلة النعمة لكن الحمد

ههنا متحققة

ههنا متحققة في ضمن الشكر كالا يخفى او تنبيه على المتأخرة بين الحمد والشكر على ما منتهى  
اعطيته من زوارف الفواضل جمع فاضلة وهي النعمة المتعدية الى الغير والزوارف  
جمع زارف من زرف الماء اذا سار فيكون في قوله من زوارف الفواضل استعارة مكنية  
تخييلية لانه شبه النعمة المتعدية بالماء في الانتقال من مكان الى اخر وهذا التشبيه استعارة مكنية  
تخييلية ثم استدل بما لا علم المشبه به من الزوارف الى الفواضل استعارة تخيلية او استعارة  
فهذا التشبيه مصرحة اصلية بقية لانه شبه تعدد النعم المتعدية بجران الماء في مطلق الانتقال  
فهذا التشبيه استعارة مصرحة اصلية وزوارف جمع المتعدية من الزوارف بمعنى التعدد  
تبعية والفواضل قربتها وصلوة على الاما وانما جمع اما صلوات الشارح او تنبيهها  
على استلزام الصلوة للسلام فلذلك ترك الشارح سالا ما على يكت اما  
من النبوة بمعنى المرتفع اصله نبو فاعل حفار الجنة او من البناء بمعنى الاخبار اهل  
شبهه ومقابلة السمرة باولوقوعها في طرف بعد البناء ان كنهه فادغم في البناء حفار الجنة وانما  
اختار النبي على الرسول لانه ما كان مستحقا للصلوة لنبوته فاستحقاقه  
برها من جهة رسالة فثبت بطرية الاولعية او تنبيهها على الترادف او للتعظيم  
النبية المشهور بعد عطف بيان مثل الافاضل الافاضل وفضل الاما شراى افضل  
الافاضل وفضل الاما شراى افضل وفضل الاما شراى افضل وفضل الاما شراى افضل  
النون بالاضافة المنعوقين صفة الافاضل وذي اماعلى صفة التشبيه او على متعلق الجمع  
بجس الشئ الى اي جسمان الحسنه اي الصفت الحسنة والافعال المرفوعة واكرم  
لخصائل امر الفاضل الكريمة والافلاق الحسنة اما بعد فصل خطاب واقتضاب  
قريب من التخليل وهو من سنة رسول الله عليه السلام لانه يكتب في مكانه ومراسله  
من رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الفضل اما بعده واول فائده واولادهم او قحطان او سليمان او غيره  
والغرض منه التنبيه الى انتقال كلام آخر وابداع المناسبة بين ما قبله وبعده اهل

اما بعد



مما يمكن من شيء بعد من الفراغ من البسملة والمقدمة والصلوة فاقول لما كنت  
اه هذه القضية لتبليغ اتفاقية عامة وفرض منها انك بعد بضمون الجمل فليكن  
وكلمة لا انا طرفي يعني الوقت في يكون خافضة شرطها ومنصوبة بجوابها  
واما من ادوات الشرط في يكون حاصله لما كانت الفوائد القنارية اه  
علقت عليها اه لكن القدم حتى وارتا في مثل فان قلت ان قوله لما كانت الفوائد القنارية  
اه قضية اتفاقية وهي لا يكون قياسا قلت ان الزومية اثنان لزومية حقيقية والقياسية  
عادية فهي من القسم الثاني فتكون قياسا الفوائد اجمع فائدة وهي ما كتب من علم  
او ما القنارية اما نسبة الى محال ولا صفة والقياس ان بنا القنارية لكن حرفة  
احد البابين للتخفيف شتم على ما في قوله <sup>قوله</sup> والمسائل والافعال ومعان واختار  
اشتمار الكلي بجزءه لا يخلو عن الغرض اى لا شكل والاعلاق فاول ناظر الى الالفاظ  
والثاني ناظر الى المعاني اى بالنعكس وفيه اعلاق استعارة مكنية لان شبه الفوائد  
القنارية بالباب فيكون متعلقا ثم السند ما يلزم المشبه استعارة مكنية تخيلية  
ومع هذا اى مع عدم خلوف الفوائد القنارية عن الغرض والاعلاق اخوان الزمان اى طلبة  
بالزمان وانما عبر عن الطلبة بالافراد اما حضراتنا ورحمة وثقفة لهم رغبون  
فيها اى ما ملون الى الفوائد القنارية فان الرغبة ان كانت صلتها كلمة في تكون  
بمعنى اليك كما في كلام المحشي المدقق وان كانت صلتها كلمة عن تكون بمعنى الاعتراف  
كما في قول النبي عليه السلام من رغب عن سنتي فليس مني غاية رغبة واشتياق  
عطف تفسير لما قبله علقت اى كتب جواب لما عليها اى على الفوائد  
القنارية ما يكشف الاعلاق فيه استعارة مكنية تخيلية وتربصية لانه شبه الفوائد  
القنارية بالباب وهذا استعارة تبعية فتأمل ويزيل الغرض حتى <sup>قوله</sup> يصلح  
اى افوان زمان بتخليصها بسبب متعلق بالغرض او القيام فاعذر

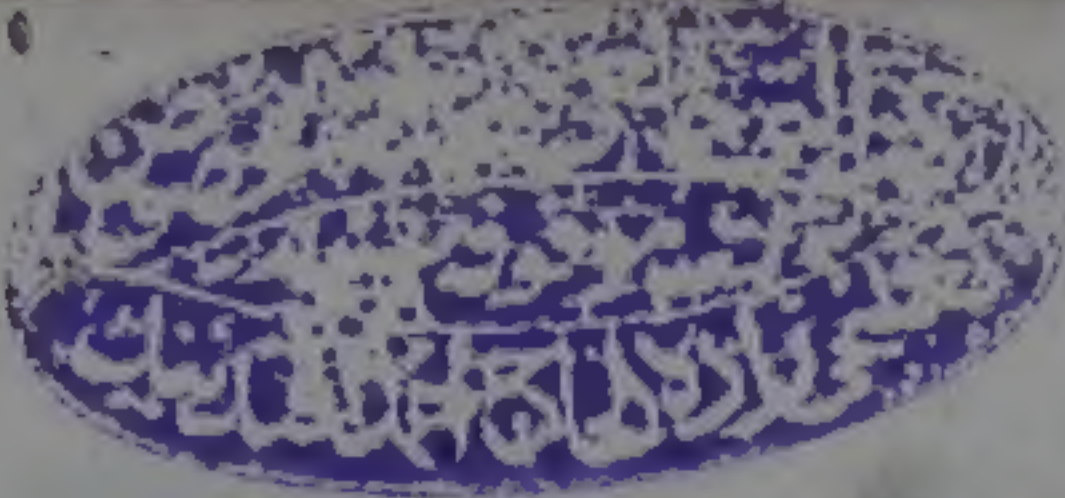
ملايم ردة من ليد

ولم ان جهد اى لم اقص ولم اترك فقط على تقدير ان يكون جهدا بضم الجيم او تسمى على تقدير ان يكون  
جهدا بفتح الجيم قوله ولم اترك من التوكيد لكونه بيانا للواقع بعون الحكيم الواسع علمه  
او فريضة رحمة وهو اى الله والى الاتمام وبمسرعة الاتمام فيه اشارة الى ان يكون  
الديباجة مقدمة على التصنيف فذكر المحشي المدقق قوله اى قول الشارح جهدا  
من جملة المصادر المحذوف فعلها ليس بمجموع جهدا لك بل جهدا فقط في اعله جهدا  
في قوله لك من جملة المصادر المحذوفة فعلها قبل قوله المحذوفة فعلها صفة جرت  
على يمين هي له تعلق بوصفها في حصة مواضع وفي حصة مواضع تعلق بفاعها  
فالمتعلق بفاعها في التذكير والتأنيث شرط فيها فاعلمها مذكر ههنا واذن  
عنه بان فاعلها وهو فعلها كتبت تأنيث بالاضافة الى المؤنث او ان في  
قوله فعلها مفعولها وجمع معنى بقرينة المصادر لان المصادر افعالا لا فعلا واحدا  
او يمكن ان يجاب ايضا بان المحذوفة ليست بصفة جرت على غير من هي له  
بل هي صفة جرت على من حال وفاعلها وهو راجع الى المصادر وفعلها اما  
مضروب على انه عتية او شبه مفعول في الحسن الوجه هذا على تقدير كونه الصفة  
المحذوفة واما على تقدير كونه المحذوفة بدون التاء فلا سؤال ولا جوابا وجوبا  
سما عا اى حذوا واجبا وحذوا سما عا على ان يكون كل منهما مفعولا مطلقا مجازيا  
او كل منهما مفعولا مقبلا والسماع هو الذي يحفظ على ما سمع من العرب والقياس  
عليه على ما تقرره كتب النحو وهو اى فعلها حدث او احدث وما كان العذر عن الطولية  
المشهوره مما جاء الى النكتة فقال اشيرت الجملية الفعلية على الاسمية لكونها اى الى الجملية  
الفعلية اصلا بالنظر الى هذا القام لا مطلقا على ما قال الاستاذ منه فلكم وتقرره هذه الجملية  
الفعلية مختارة على الاسمية لان الجملية الفعلية اصلها كذا صرحنا على الاسمية فالجملية  
الفعلية مختارة على الاسمية قوله لكونها دليل اول قوله والاعتراف بالخبر عن استمر





المجد دليل انشاء فلم قال المجدل يكون المعنى انا احدث ليلى ونهاراً سره او جهراً في كل اوقات  
 والعبد عاجز عن المجد بكذا فلا اعتراف بجزءه عن استدامة المجد قال المجدل اعلم ان بين  
 الاعتراف والاقرار عدم وضوح مطلق لان الاعتراف مع الاقرار عن علم والاقرار  
 اعلم منه لانه يتناول الاقرار عن علم وتقرير القياس بهذه الجملة الفعلية مختارة على  
 الاسمية لان الجملة الفعلية دالة على الاعتراف بالجزء عن استدامة المجد فهو مختار على الاسمية  
 فالجملة الفعلية مختار على الاسمية لان الفعل يدل على التجدد لان معنى المجد انما هو  
 مجد ذلك زماناً فزماناً وقتاً وحيناً فحيناً فان قلت انه لو قال المجدل يدل ايضا على التجدد  
 لان الجملة الاسمية معدولة عن الفعلية انما يدل على التجدد لان الجملة الاسمية معدولة  
 عن الفعلية انما يدل على التجدد اذ الجملة الاسمية شتان احدها جملة اسمية منهجية  
 في الاسمية والاصري جملة اسمية معدولة عن الفعلية فالاول دالة على الدوام  
 والثانية شانه تدل على التجدد كلفعلية قلت وان كان الاقرار كذلك لكنها لا تدل على الدوام  
 بحسب القدرة لكون صورتها اسمية قوله لان الفعل يدل على التجدد دليل الصغرى  
 وتقريره هكذا الجملة الفعلية دالة على الاعتراف بالجزء عن استدامة المجد لان الجملة  
 الفعلية مستحالة على الفعل والفعل يدل على التجدد فالجملة الفعلية مستحالة على ما يدل  
 على التجدد وكل ما يدل على التجدد فالجملة الفعلية مستحالة على التجدد وكل ما يدل على التجدد  
 على الاعتراف بالجزء عن استدامة المجد فالجملة الفعلية دالة على الاعتراف بالجزء عن استدامة  
 المجد وهو المطلوب وقوله للتخصيص على صدور المجد عن غير المجدل فان قال المجدل  
 لم يجد التخصيص على صدور المجد عن غير سواء كان اللام للاستغراق او الجزئية او العهد  
 فان قلت لو قلنا اللام على الاستغراق يدخل تحت الشارح ضمناً فلا تخصيص اولى  
 من الضمن فان قلت لو قال المجدل لم يجد التخصيص ايضا على صدور المجد عن غير  
 ان هذا الطريق غير معتد به في مقام المجد فاما تقرير القياس بهذه الجملة الفعلية



مختارة على الاسمية لان الجملة الفعلية دالة على التخصيص على صدور المجد عن غير منه  
 مختار على الاسمية فالجملة الفعلية مختارة على الاسمية وانما اختيرت الحذف على ما بين  
 سؤال مقدر تقديره لم اختار الشارح الجملة الفعلية بحسب حذفها مع ان يمكن  
 اداء المجد الفعلية بان يقال حدثت او احدثت فاجاب عنه بقوله وانما هو ليتبع  
 اداء المجد على وبشارة التسمية اي على طريق التسمية ونهجهما واسلوبهما في الحذف  
 فخط وانما قلنا فقط للمازلة الاعتراف بان الحذف في التسمية على طريق الجواز  
 في المجد على طريق الوجوب فكيف يكون اداء المجد على وبشارة التسمية الحذف مختار  
 لان الحذف يقع المجدية على وبشارة التسمية وكل ما يقع المجدية في بشارة التسمية فهو  
 مختار فالحذف مختار وليذهب السامع على ما شاء من المذهبين اي الطريقين ان  
 فليقل حدثت مجد وان شئت فليقل حدثت مجد وان شئت فليقل حدثت مجد فالتفاوت في ذلك  
 التوليع وهو اولى من التخصيص اي تقدير المضارع والمآخذ الحذف مختار لان الحذف  
 ما يذهب السامع فيه على ما شاء من المذهبين فهو مختار وتقدير المضارع اولى من تقدير  
 الماضي ودل على به بان الذين لانه اي المضارع يدل على الاستمرار والتجديد والاستمرار  
 اثنان استمرار واحد وهو عدم الانفكاك اصلاً واستمرار التجدد وهو تبديل  
 الانفكاك الموجب لاستغراق المجد في جميع الازمنة المستقبلية تقدير المضارع اولى  
 لان المضارع يدل على الاستمرار والتجديد والاستمرار التجديدي موجب لاستغراق  
 المجد في جميع الازمنة المستقبلية فالمضارع يدل على الموجب لاستغراق المجد في جميع الازمنة  
 المستقبلية فالمضارع يدل على الموجب لاستغراقه في جميع الازمنة المستقبلية وكل ما يدل  
 على الموجب لاستغراق المجد في جميع الازمنة المستقبلية فهو اولى فليقل حدثت مجد  
 فتقدير المضارع اولى في يد على الانقطاع اي احدثت مدة عمرى ساعة فساعة  
 زماناً بعد زماناً وقتاً فوقتاً ولذا ان تقول ان اردت بقوله لان يد على الاستمرار



التجدد في ايقافا ملو ما لا ينفذ فيل على الانقطاع والتقفى اي المضارع مع انه لا يدل على الاستغراق  
 المدة بجميع الارزمنة الماضية او الحاضرة او المستقبل ايضا كما يدل على الانقطاع والتقفى او كما يدل  
 على استغراق المدة في جميع الارزمنة المستقبلية او كما ان المضارع يدل على استغراق المدة في الحاضر  
 المنع متبادلا بغير الميم وفتح النون ظرف مستقر من المبتداء على منزه ابن مالك وقوله بغير الميم  
 وفتح النون من غير يري ولم يقرأ وهو الرواية هي ان اي كسر الميم وفتح النون انما هو رواية  
 المص المسمى منه والمصدر مستند من تعريف المسند والجملة معترضة بين المبتداء  
 والخبر والعرض من الابهة ارض التبيين على رجا ان هذه الرواية خبره جمع منتهى خبر  
 مبتدأ المنتهى اما مصدره تأكيد على وزن نشدة او مصدر نوع لكن الاصح  
 والمناسب للمقام هو الاول بغير الميم وسكون النون ظرف مستقر صفة منتهى وهي  
 اي منتهى العطية والجملة اعتراضية لبيان ما قبله العوارف اختلفت  
 فيه قيل انه مشترك بين المذكور والمؤنث والاصح انه انما يستعمل في المؤنث  
 جمع عارضة وهي اي عارضة الاحسان اي العطية وتلفظ ما يجوز ان يكون والمراد بالمكان  
 ههنا الا مكان العلم ان يكون موصولة وجاء بكون منكر باعتبار لفظ ما وجاء خبره مؤنثا  
 باعتبار الكلمة سرد الموصوفة مع انها تجوز في المقام اشارة الى انهما ان الطالبين  
 ومقامه فان قلت فلم لم يذكر الموصوفة وذكر الموصولة مقابلة قلت ان الموصولة  
 معرفة بذكر ونعم الله الي انهم على الشارح معرفة ومعهودة لا منكورة فلذا ذكر  
 الموصولة وذكر الموصوفة مقابلة على ان الموصوفة ليست بمناسبة للمقام  
 لدلائلها على التعم المنكورة والعائدة في الصلح محذوفة وحذف العائد المنصوب  
 وانما قيد بالمنصوب لان العائد المرفوع لا يجوز حذفه مقتضى اي كسر وشايخ  
 كقولهم هذا الذي بعث الله رسولا اي بعث الرسول الى ما لم يخلص ما مع يكون  
 من بيانته وصحتها بان يحذف مدخلها موضع المبين بها في قوله تعالى

قوله ما لم يخلص

دو الموصوفة

منقول ولولم  
محتاج لغيره  
لولا

الجمع للمبين بالبيان  
فاجتنبوا

فاجتنبوا الرجس من الاوثان فعلى هذا التفسير اي على تقدير كونها من بيانته يكون  
 الطرف المستقر او متعلق بالخصيص اي على ما لم يخلص من بين من العوارف  
 الا فاضلا وهو من منع عوارف الا فاضلا ونش غير مرتب لكون الفصل الواحد  
 او من الفصلين فعلى هذا اي على تقدير كون من متعلق بالخصيص اه يكون الطرف  
 لغوا وان يكون لفظا ما عطف على قوله اه يكون اي ويجوز ان يكون لفظا ما  
 في قوله على ما لم يخلص اه مصدرية وهي تجعل الفعل في تأويل المصدر فلذا اقر اي  
 تلخيصه على فتح اي اذا كان ما مصدرية يكون من في قوله من منع العوارف الا فاضلا  
 متعلقة بالخصيص فيكون الطرف لغوا وكذا خلص من من عوارف الغضائ  
 وازدادة المنع الى العوارف جواب عن سؤال مقدر تقديره ان المنع بمعنى العطية  
 وكذا ان العوارف بمعنى المطايا فيلزم التكرار فاجاب عنه بقوله واخافة المنع  
 الى العوارف ببيانته تبجي على معنيين احدهما هو المشهور بين النحاة وهي اي  
 الاضافة اليبانية المشهورة ببيان النحاة مشروط بان يكون بين المضاف والمضاف  
 اليعوم وخصوص من وجه والاخر هو المشهور بين المعنيين وهي اي الاضافة  
 اليبانية المشهورة المعانيين ما كان المق من بيان المضاف لا ما كان بمعنى من  
 ايبانية فالاول مشروط باليعوم والمخصوص من وجه اشارة الى جاري في اضافة الاسم  
 مطلق الى الاخص مطلق ايضا كما يجري في اضافة الاسم من وجه الى الاخص  
 من وجه فالمراد من ايبانية ههنا اليبانية بالمعنى الثاني اي بمعنى ان المضاف  
 اليه مبين للمضاف فلذا اقر اي العطية الي اي عوارف الا فاضلا  
 الا صانات اليهم او اصانهم او اصانات الا فاضلا الى معنى بهذين  
 التفسيرين ان العوارف جمع عارضة وهي مصدر ككازبة انه قد يكون  
 المصدر على وزن اسم فاعل ككازبة وقد يكون على وزن اسم مفعول كالمفتون في قوله تعالى

الهم مطلق اخص مطلق اضافة  
 بمعنى منع عطية ككازبة عوارف  
 اخصور فانهم مستعملين



بابكم المقصود والتفسير الاول اي الاصطلاح اليهم مبن على ان يكون المصدر عوارف مضاف  
 الى الفاعل كذا في بعض كلامهم من ان عطف خالصة على لغت لي يدرك ان المراد به اي بلغظ  
 ما المصدرية اذ على تقدير الموصولة لا يصح عطفه اي عطف خالصة عليه اي على لغت من  
 حيث المعنى لانه لا يكون المحم عليه هو المحم وفي المصائب ولا يجوز ان يكون المحم  
 عليه والامر بالمجد على المصائب وهو غير جائز والامر بزيادة المصائب لقوله  
 ولئن شكرتم لازيدنكم ويمكن الجواب عنه بوجه اخر ان ذلك انما يلزم لو قدر ان  
 جد خالصة واما لو قدر به فلا يلزم ان يكون المحم عليه بل يكون المحم عليه سبب التخليص  
 عن المحم لان ما به سببية وثانيها ان ترتيب الحكم على الموصولة يفيد عليه الصلح كما ان الترتيب  
 على المشتقة يفيد عليه ما هذا اشتقاق فالمتى جد ذلك الامر على ما خالصة عنه من محم  
 الفضايل التخليص اي اي عنه وثالثها ان الجد على المصائب جائز عند المنصرفة وان  
 من المنصرفة ويجوز ان يكون المنع بفتح الميم وسكون النون مصدر منع الم اعطى ومع  
 يكون المنع من اعطى عوارف الافاضل وعلى جميع التقدير اي سواء كان ما موصولة او محم  
 وسواء كان من بيانية او ظرفا لعوارف سواء كان المنع جمعا او مصدرا لا تكرار فيه اي قوله  
 من منع عوارف الافاضل كما قال البعض اذ على تقدير كون الاضافة بيانية فظا هو لان المضاف  
 اليه مبين للمضاف والتكرار فيه بل هو الابهام او لا والتفسير ثانيا او لا بما راوا والتفسير  
 ثانيا على تقدير كون المنع مصدر منع بمعنى الاعطاء وهو فعل والعوارف بمعنى الاشياء  
 العظيمة وهو متعلقة بالفعل وهو متغايران وقيل في تكرار على تقدير عدم كون الاضافة بيانية  
 وعدم كون المنع مصدر منع المراد بعوارف الافاضل المسائل المذكورة في كتبهم اي  
 في كتب الافاضل والمسائل المذكورة من افواههم اي اقواه الافاضل وبالمنع المسائل  
 المستنبطة منها او من احداهما او المستنبطة من المستنبطة منه فلا تكرار فاعرفهم عطايها  
 جواب عن سؤال مقدر تقديره ان فعل هذا التوجيه يلزم ان يكون عطايها المسائل الافاضل

8 والاعطاي المسائل وحاصل الجواب ان في الكلام في ان العوارف هي المسائل المذكورة في  
 كتبهم او المأخوذة من افواههم بشخصي عطا في الاخذ والاستفادة فهذه التسمية استعارة  
 ممكنة ثم اسند ما يلزم المشبه به من المحم الى العوارف فهي استعارة تيميلية ففي الكلام استعارة  
 ممكنة تيميلية قال الخشعي قوله وخالصة عطف على لغت اي على ما خالصة من محم كلمة ما مصدرية ومن  
 متعلقة بخالصة فلذا قال اي على ما خالصة اي من محم عوارف الفضايل شبه الاشياء المهيمنة  
 كالاطلاق الزمنية والافعال القيمي واخلاق الشبهة للفضايل التيم غير المتعدية كالعلم وشي  
 والحكم وخبرها والمراد من الفضايل هي العلوم بالعواصف التي هي الربايج الشديدة في اهلاكهم  
 عبرت ربح عن تلك الاشياء المهيمنة للفضايل اي بالعواصف استعارة مصرحة تحققة  
 مستعارة في قوله فوايد الرسالة ان الجواز عطف محم لانه اما مجاز مرسل او استعارة لانه اما  
 ان يكون العلاقة مشابهة او اطلاق كان الثاني فهو الجواز المرسل وان كان الاول فهو  
 الاستعارة والاستعارة اما مصرحة او ممكنة لانه اما ان يذكر المشبه به واريد المشبه او يذكر المشبه  
 واريد المشبه به وان ذكر المشبه به واريد المشبه فهو استعارة مصرحة وان ذكر المشبه  
 واريد المشبه به فهو استعارة ممكنة والاستعارة المصرحة اما محققة حرا او عطفية  
 محققة كقوله ايت (كلمة في الحام) وكقوله (هنا) الصراط المستقيم وان لم يكن المشبه امر  
 متحققا او عطفية وتيميلية وحاشا ان يثبت ما يلزم المشبه للمشبه كقوله ثبت المنة  
 اظنار والفضائل على هذا التقدير قرينة او شبه اشياء الفضايل في التفسير في التفسير  
 الحظرة كالاشجار والحشيشات في المروية وهذا التشبيه المضمرة في النفس استعارة ممكنة عند الخطيب  
 فبرئت ربح عن المشبه به اي النباتات الحظرة بلغة المشبه وهو الفضايل وهو منزه عن السكوت  
 ففي الكلام اشارة الى المذهبين لكن الحق في هذا المذهب مذهب تسليق مع انه لم يلتفت اليه هنا استعارة  
 بالكنائية واذن اليها اي الى الفضايل العواصف وهو ما يلزم المشبه به استعارة تيميلية لانها استعارة  
 ما يلزم المشبه به الى المشبه فيكون العواصف على هذا التقدير تيميلية لانها اسناد ما يلزم







لانه شبه مسائل الرسالة الابشيرية بالفرائد في المقبولية والمردونية والنفاسية ثم ذكر الفرائد  
واريد مسائل الرسالة الابشيرية استغارة مصرحة اصلية حقيقية شريعت جواب ثمانية اى في الكتب  
عندة يوم من اقص الايام وختمت مع اداة حصرية بعون الله الملك العليم انه مع والى التوفيق  
اى صاحب كرتوفيق والتوفيق جعل الاسباب متوافقة كالمسيبات وقيل خلق القدرة  
على الطاعة وقيل الدعوة الى الطاعة وقيل خلق الطاعة وانعام قال المحقق ان كنت لا انزه  
اى لا انزه اخالى والنهر الزجر والاربع كيت ديك الغليظ يستقبل المصدرة <sup>الصدرة</sup> ثم خلق المخلوق  
والباصلة لا انزه بكلام الباصرة الاستقبال بزمجه اى بمرآة تلك الكلام اخالى لا تامة انتهى  
عنه وكل منتهى عنه بشبح السموم ورام وكل منتهى لا يرتكب فالمنتهى لا يرتكب واما التوفيق  
للقبال فثبته بقوله واما السائل فلا تنهر وكل ثابت بقوله واما السائل فلا  
تنهر فهو منتهى عنه ينتج فالنهر منتهى عنه فالمنتهى بمرآة الله واما السائل فلا تنهر الا  
السائل على الاسباب ومنه قوله لا تنهر لا تنهر بمرآة الله واما السائل فلا تنهر  
اذا وجدوا شروا الينا اذا لم يوجد المسؤول هه ان هذه الآية تدل على منتهى نه سائل  
المال وهو ليس بطلوب والمطلوب منتهى نه سائل العلم وتدل على منتهى نه سائل  
العلم لانه لما كان نه سائل المال منها فثبت بطريق الاول منتهى نه سائل العلم قوله  
ولا تنهر لهما اقبلت كلما بغير عن قوله لا تنهر اسئل قوله ان اكت وعيشة  
ان اكت فلم لا ينفع ذلك الاسئل ولم يقنع ذلك اسئل بهذه الرد الدين بما اقر مع  
على الكتابة بشعر قوله بلا فرقة على الكتابة ان يكون ان قوله ان اكت حاضر من كت  
يكت ولا زحمة لا جلها اى لا جل الكتابة في كل جاء ومر الى هو رسم للازمة وهو علم انكاد  
الشيء عن شيء شريعت فيه اى في كتب الفوائد جواب لما وقيل المراد باب السائل في الاية  
طالب العلم وهو النسب بما يكن فيه لكون سوق الاية وسر دفع عنه فلذا صور بصفة التميز  
فان قلت انما اعتد على اعتد الرد الدين اذا لم يوجد المسؤول عنه وهنا قد وجد وقد

١٥  
 فبما هو ليست حادثة واما معارضة فتقديرها لما كان السؤال موجودا ههنا فالجواب  
 منتهى عنه لكن المقدم حق والنتيجة مشكوك فيها فقلت قد عده مقدم ما يقدح في  
 السؤال عندنا لا استخاره اي لاستخاره السؤال فيكون حقيقة المقدم ممنوعا فلما اتوا بالماح  
 اجابهم بحكم قول علي بن السلام اغنهم عن سئلتهم اي سئلوا الهام ولو بشق قال الحسن عليه  
 عن اقتراح اخ لي اي الحاجة مرارة جواب عن سؤال مقدر تقديره عن اقتراح التلميذ على استاذ  
 ليس غائب لانه سؤال الدأب ليس غائب وحاصل الجواب منع الصغرى بان يقال ان  
 ان يكون ذلك الاقتراح سؤال الدأب وانما يكون سؤال لم يكن الاقتراح كناية عن غاية رغبة  
 انما يكون الاقتراح من سؤال الدأب لو اراد به معنى الحقيقة واما اذا اراد به المعنى الكهنون فلما يكون  
 من سؤال الدأب لان الاقتراح السؤال على سبيل التحكم اي على طريقتهم الحكم وانما رجا عطف  
 تغيير الحكم من غير فكر وروية معاهما واحد ولا يكون ذلك اي السؤال على سبيل التحكم وانما رجا  
 الانفاية رغبة وما يكون لغاية رغبة لا يكون سؤال الدأب فافترج التلميذ على استاذ  
 من سؤال الدأب والا فاجاب عن سؤال مقدر تقديره ان قولنا ان عن اقتراح اخ لي ليس  
 صحيح لان الماخ النسبية لم يكن لثام فاجاب عنه بقوله والا فبمخرجه الدين والطين  
 يعني ليس المراد بالماح ههنا الا ما النسبية لثام الدين والطين قال الحسن عليه السلام  
 اي الطالبين بالافخوان جواب عن سؤال مقدر تقديره ان الافخوان انما يستعمل بين الاثام  
 والطلبة ليس بامثال البشر فتغيرت راجع عن الطلبة بالافخوان ليس صحيح فاجاب  
 بقوله عبرة واما وحاصل الجواب ان التعبير عن الطلبة بالافخوان ههنا معناه المجرى حيث  
 الافخوان بامثال في الشفقة لانه بين التلاميذ والاساتذة شفقة كما تكون بين الافخوان شفقة  
 وذكر الافخوان الموضوعه لثام وادب الطلبة والمستفدين استعارة مصححة اصلية  
 ونكتة قوله حضى لنفسه واعلمها ر الشفقة عليهم اي على المستفدين بهذا انما يعني  
 الكتاب الفندي وقدر نكتة المجاز التفسير بالافخوان تنهيا على انه لا يقدر على مطالعة هذه



الفوائد التي يكون رضاء مثلاً في الشارح في العلوم والفرق بين هذه الكلمة والنكتين السابقتين  
 ان هذه الكلمة تكبرية التلاميذ الصغار حساً للغة وان النكتين السابقتين تصغير الكبر فيكونا التبر  
 بالافعال وصفاً للتأليف بالدقة والتمحيص بين ان هذا التأليف بالغ بالدقة والتمحيص اي مرتبة لا  
 يدرك الا ما في العلوم ولكل وجه هو مواليها لان الصدور منه جواب النكتين السابقتين اي  
 نفسه واظهار استنفاد من هذه التأليف وتقريره لما كان عندك دليل يدل على جواز النكتين  
 الاولين وعندك لبر على خلافه في جوابكم من جوابنا وتقريره لما قدح اشرار بقوله شرعت  
 في عذوة يوم ايه فالتكثان اوان لا يجوز في لكن المقدم حق والتالي مثله عذوة اي قدح  
 اشرار بقوله شرعت في عذوة يوم ايه يرجع الوجه الاخير بل بعينه قلت ان يكون قوله شرعت فيه  
 محمداً بان لا يقدح واصل الجواب من حقيقة المقدم في القياس الثاني وتقريره سراً لمن هو  
 اشرار المحش شبه اشرار المسائل اي مسائل الرسالة الابشيرية بالقرآن تتبع قريده وهي دوة  
 يخرج من صدرها واحدة او توجد في الاقليم واحدة او توجد في خزينة السلطان واحدة وتحفظ  
 في الحقة واحدة فلذلك سميت قريده وتاوه بالعبارة كناية علامة او لتقل من الوصفية الى الكنية  
 كناية كافية وشافية وهي اي الغزيرة في فخر الفوائد الدرة جمع على الدرر الكبر الشافية اي  
 للامة والبراقة في النفس والمقبولية والمردودية وما وجب الشبه خبر اشرار عن المشبه  
 المسائل بلفظ المشبه به وهي الفوائد استارة مصرحة تخفية واستارة مطلقاً اي سواء  
 كانت مصرحة او مكنية هي الكلمة قبل هذا التعريف غير جامع المخرجة تناول الاستارة التمثيلية  
 فانها مشبه المركب بالمتكبر ولا يجب ان يبان المراد من المخرجة هنا الاستارة المفردة لا  
 التمثيلية بل التمثيلية المفردة والمركبة او اعني على هذا التعريف ايضا بان غير جامع لانه لا  
 يتناول الكنية على مذهب الخطيب لان الكنية عنده هو التشبيه المخرجة النفس والتشبيه  
 وهي ليست بكلمة فلا يكون التعريف شاملاً لها واجيب عنه ايضا بان الكلمة في التعريف العلم  
 من ان يكون كلمة حقيقة او حكمية فالنسبة كلمة حكمي وان لم تكن كلمة حقيقة المستعملة في

٦ رجع الوجه الاول الى خبر  
 عين وعاريج الوجه الاخير  
 بل عين والتكثان او كما  
 لا يجوز ان ينتج ما قدح  
 ان رجع بقوله شرعت  
 فيه عذوة يوم جمع

فان المستعملة

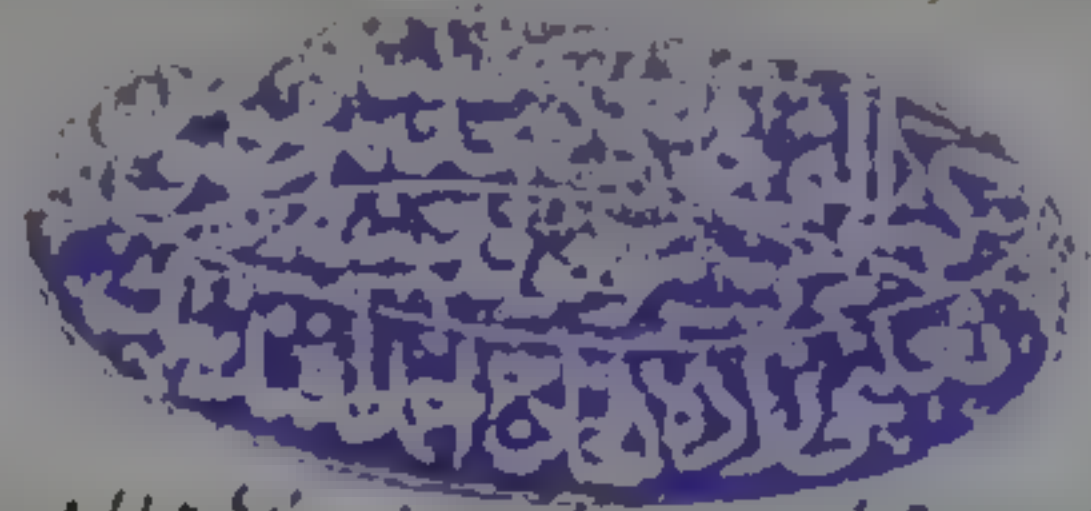
قال المستعملة لان ما لا يكون مستعملة لا يكون حقيقة ولا مجازاً في ما اي معنى وصفت له فثبت به اي  
 في غير ما وصفت له الحقيقة والمراد من الوضع بهذا الوضع الشخص اذ في المجاز وضع نوعي  
 لطاقة فثبت بها الفلطات كما اذا قلت فخذ هذا الفرس اردت به الكتاب وهي العلاقة في الاستارة  
 المشابهة مع قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له وهي اي القرينة المانعة من ان يضاف  
 اي اضافة الفوائد الى الرسالة والتحقيقة ما يكون مستعاراً له اي المشبه امر متحققاً صافاً  
 يمكن محسوساً باحدى الحواس الخمس الظاهرة كما قولنا رايت اسداً في الحمام او عقلاً قورنجا  
 اهنا الصراط المستقيم فانه شبه الدين الاسلام بالقسط المستقيم في الاهتداء وذكر  
 المشبه به واريد المشبه استارة مصرحة اصلية حقيقة يكون دين الاسلام متحققاً عقلاً  
 والمستعار له اي المشبه اهنا مسائل الرسالة وهي المسائل متحققة عقلاً فالجواب  
 في كتب الفوائد المخرجة يعني ان المصنف راجع الى الكتب المذكورة حكى في ضمن قوله ان الكتب  
 فوائد قال المشبه اي مغرب ذلك اليوم يعني ان المصنف راجع الى الكتب المذكورة حكى  
 في ضمن قوله ان كتب فوائد قال المشبه اي مغرب هذا الكتاب يعني ان المصنف راجع اليوم اي  
 وقت يسمى يعني ان المغرب هنا اسم زمان قال اشرار علم ان من حق كل طالب معرفة  
 اعلم ان الظاهر بينوا مقدمة الشروع في اول كل كتاب وهي حصة تصور بوجه ما  
 والتصديق بفائدة ما هو التصور بالحد اي تصور العالم بالحد والتصديق بالفائدة المقدمة  
 المحصورة بذكر العلم الواقعة في نفس الامر مرتبة عليه المعادلة الى المشقة والتصديق بموضوعية  
 الموضوع فالا وان هما الموقوف عليهما الاصل الشروع والاثالث والرابع هما الموقوف  
 عليهما الشروع بالبصيرة والتصديق بموضوعية الموضوع ما يتوقف عليه زيادة البصيرة  
 فالص اي اشرار ابو علي سينا ترك المقدمة في اول كتابه لان ايساغوجي كتاب الطب  
 وتخصيص خبري وقريبي واضطرابي وكمر هي فليس من شأنه التصور بوجه ما والتصديق  
 بفائدة ما وكذا البوطي فلهذا ترك المقدمة اي ترك مقدمة الشروع لكن ان راد

اي تصور العلم بوجه









لا معرفة الغاية مطلقا فالمراد من الغاية ههنا الفائدة المخصوصة المعتدة المستترة على ذلك العلم  
 المعادلة الى الشقة فمن لم يصرف فائدة اصلا ونزاع فيه فشرعه لان الشروع فعل اختياري  
 وصدر الفعل الاختياري عن المختار بلا فائدة ومن صدق الفائدة العامة كان يعرف بان العلم  
 شرع فيه فشرعه ترجيح بلا مرجح لان من صدق فائدة المطلق بان العلم شرع فيه فهو ترجيح بلا  
 مرجح لان المطلق كما يكون على ما هو كذا كذا علم فشرعه بان المطلق دون الفوق ترجيح بلا مرجح  
 فلهذا ترجيح بلا مرجح فهو ترجيح فائدة باطلا وان صدق فائدة المخصوصة ولم يكن مستترة  
 عادة ذلك العلم كما صدق بان فائدة المطلق هو العلم بفريضة الصلوة والصوم والذكاة وغيره ففرض  
 عادة فتورا وضعا وان صدق فائدة المخصوصة المستترة عليه ولم يكن تلك الفائدة معتدة او صدق  
 فان فائدة المخصوصة المستترة عليه المعتدة ولم يكن مقابلة الى الشقة ففرض على حدة فتورا ولم يكن  
 على بصيرة في طلبه فتكون ركب من غير عيار وخطا خطبا وشوا اعلم ان التصديق بالفائدة ههنا  
 من ان يكون يقينا او ظاهرا واعلم ان الشئ يطلق عليه غاية باعتبار كونه طرف الفعل ويطلق فائدة  
 لكونه شرة ومترتبة على الفعل وعندها يكون مقبلا على فعله وعندها يكون مؤثرا في فعله فاعلم  
 ومنفعتها ليزداد جدا او شحا اي ليزداد وجده ونشحا ولا يكون سميثا وهو اعم من البعث  
 القوي والعرفي فالقوي هو ما يكون في اعتقاد الطالب والعرفي هو ما يكون شيئا اذا عرض  
 الى الناس وضحا فان قلت فلم تترك التصديق بموضوعية الموضوع في الابل واخذ في الدعوى كما  
 سياتي قلنا تنبيهنا على الخط لان التصديق بالفائدة المعتدة التصور برحمه او بوجه ما يتوقف  
 عليه الشروع بالبصيرة والتصديق بموضوعية الموضوع ما يتوقف عليه زيادة البصيرة فترتبة  
 الشئ في منقطع من مرتبة الاولى لا يخفى وقيل تركه بغير علم كذا ان المراد بالشعور بها التصديق  
 بموضوعية الموضوع بان الشعور بالشعور بالكثرة اعم لان الشعور كما يكون تصديق الموضوعية  
 الموضوعية كونه التصور لوجه او برسمه او بالتصديق بالفائدة المعتدة ولان دلالة العام على الخاص  
 حادثة الدلالة الثالث واجيب عنه بان عدم الدلالة عدم ما لم يعلم انتفاء سائر الانتفاء ههنا

معلوم لان العام الشعور كان ههنا مقابلا لخاص الى التصور بالحد والتصديق بالفائدة  
 المعتدة فمراد به ما وراء الخاص فتأمل وان كل علم فائدة تنبسطها الى سائر الكثرة جهة وحدة  
 اي سبب الوحدة يصير سبب الوحدة جهة فائدة وان الواو عاطفة واللام حرف جر وليتم خبر  
 جر من متعلقه ومتعلق حرف الجر مؤخر والمتعلق جري اي فعل جري وتكنة المؤخر لان حرف الجر  
 ان كان يبدأ الواو عاطفة والقاعدة المستترة فهو اي حرف الجر متعلق الى بعده ولان كل  
 علم كثرته جهة وحدة فهو صغرى والتكبيرى مطوحي وحار القياس لان كل كثرته تنبسطها جهة  
 وحدة ولما كان العلم من حق طالبا ان يعرفها بتلك الجهة بغير عادة العقل على تقديم الشعور  
 وموضوعها على الشروع في مسائلها لكن المقدم حق والثاني مثله والجهة على عين الجهة  
 وحدة راقية العرضية والجهة الذاتية هو كل علم يكون موضوعا شرا وموضوع علم الوقف  
 يكون من حيث الاعلان والادغام وعلم الفوق من حيث الاعراب والبناء وعلم المطلق المعلومات  
 التصورية والمعلومات التصديقية وعلم الكلام من حيث حيث والالاه صفة التسمية  
 العلم من حيث معلوم اي لوجوه وموضوع علم الاصول من حيث الموضوعات  
 والنية واجماع الامة والقياس وعلم الفرائض قسم التركة بين الورثة وجهة الوحدة  
 العرضية غايتها اي علم الغاية وعناية غير العلم معلوم فتأمل باعتبار اي الجهة الوحدة  
 الذاتية وتقديم الطلبة على الوصول لا تمام لسانه وتقطعات لا محصل لليقين ان كان  
 للمصير الاضافي جازف تعدد مسائله والضمير راجع الى العلم وموصول بالباء لفظا تقدير على واحد  
 اي جميع العلم مشرود في التصديق وهو الجهة الوحدة الذاتية كونها اي سائر الكثرة باحثة  
 عن الاعراض الذاتية والبحث في السنة التفتيش والتفتيش وانما اصطلاح ثلثة معان الاول  
 هو المناظرة والباحثة والمدافعة والثاني ايجاب الاشباتية والسلبية بالاستقلال والثالث  
 حمل الشئ على الشئ واشباته له والمراد في هذا المقام هو معرفة ان كل علم اي من العلوم  
 المخصوصة المدونة اللام متعلق بتولج جري اللام الجارة اذا ذكرت مع الواو والعاطفة

ان كان

علم كثرته

جهة وحدة

هو صغرى

والتكبيرى

مطوحي

وحار

القياس

لان كل

كثرته

تنبسطها

جهة

وحدة

فهي

صغرى

والتكبيرى

مطوحي

وحار

القياس

لان كل

كثرته

تنبسطها

جهة

وحدة

هو صغرى

والتكبيرى

مطوحي

وحار

القياس

لان كل

كثرته

تنبسطها

جهة

وحدة

فهي

صغرى

والتكبيرى

مطوحي

وحار

القياس

لان كل

كثرته

تنبسطها

جهة

وحدة

فهي

صغرى

والتكبيرى

مطوحي

وحار

القياس

لان كل

كثرته

تنبسطها

جهة

وحدة

فهي

صغرى

والتكبيرى

مطوحي

وحار

القياس

لان كل

كثرته

تنبسطها

جهة

وحدة

فهي

صغرى

والتكبيرى

مطوحي

وحار

القياس

لان كل

كثرته

تنبسطها

جهة

وحدة

فهي

صغرى

والتكبيرى

مطوحي

وحار

القياس

لان كل

كثرته

تنبسطها

جهة

وحدة

فهي

صغرى

والتكبيرى

مطوحي

وحار

القياس

لان كل

كثرته

تنبسطها

جهة

وحدة

فهي

صغرى

والتكبيرى

مطوحي

وحار

القياس

لان كل

كثرته

تنبسطها

جهة

وحدة

فهي

صغرى

والتكبيرى

مطوحي

وحار

القياس

لان كل

كثرته

تنبسطها

جهة

وحدة

فهي

صغرى

والتكبيرى

مطوحي

وحار

القياس

لان كل

كثرته

تنبسطها

جهة

وحدة

فهي

صغرى

والتكبيرى

مطوحي

وحار

القياس

لان كل

كثرته

تنبسطها

جهة

وحدة

فهي

صغرى

والتكبيرى

مطوحي

وحار

القياس

لان كل

كثرته

تنبسطها

جهة

وحدة

فهي

صغرى

والتكبيرى

مطوحي

وحار

القياس

لان كل

كثرته

تنبسطها

جهة

وحدة

فهي

صغرى

والتكبيرى

مطوحي

وحار

القياس

لان كل

كثرته

تنبسطها

جهة

وحدة

فهي

صغرى

والتكبيرى

مطوحي

وحار

القياس

لان كل

كثرته

تنبسطها

جهة

وحدة

فهي

صغرى

والتكبيرى

مطوحي

وحار

القياس

لان كل

كثرته

تنبسطها

جهة

وحدة

فهي

صغرى

والتكبيرى

مطوحي

وحار

القياس

لان كل

كثرته

تنبسطها

جهة

وحدة

فهي

صغرى

والتكبيرى

مطوحي

وحار

القياس

لان كل

كثرته

تنبسطها

جهة

وحدة

فهي

صغرى

والتكبيرى

مطوحي

وحار

القياس

لان كل

كثرته

تنبسطها

جهة

وحدة

فهي

صغرى

والتكبيرى

مطوحي

وحار

القياس

لان كل

كثرته

تنبسطها

جهة

وحدة

فهي

صغرى

والتكبيرى

مطوحي

وحار

القياس

لان كل

كثرته

تنبسطها

جهة

وحدة

فهي

صغرى

والتكبيرى

مطوحي

وحار

القياس

لان كل

كثرته

تنبسطها

جهة

</



يكون متعلقة بما بعده قدمت عليه للتخصيص كقوله تعظيها بجهة وحدة اي حطبوطة تلك المسائل  
الكثرة لجهة وحدة وسبب الوحدة ذاتية موضوعها انها صفة لجهة وحدة وهي اي هذه الجهة  
الوحدة الذاتية موضوع العلم قوله وان كل علم كثره تعظيها بجهة وحدة ذاتية صغرى وقوله وان في  
حق كثره كثره تعظيها بجهة وحدة ان يعرفها بتلك الجهة الكبرى فان قلت ان ترتيب المنطق ان يكون  
الصغرى مقدمة على الكبرى فلم يقدم الكبرى على الصغرى قلت ان الكبرى اعم والصغرى اخص وطريق التفهم  
ان مقدم الاعم على الاخص فلذا قدم الكبرى على الصغرى وتقرير القياس هكذا كثره كثره تعظيها بجهة  
وحدة من حق طالبا ان يعرفها بتلك الجهة ويجعل هذه النتيجة مقوما وقوله جرى عادة العلماء  
لولا تقدم الشعور ~~والمستحسن~~ فيقدم فينتج عن التالي فنقول كذا كذا كما كان كذا سلم من  
حق طالبا ان يعرفها بتلك الجهة جرى عادة العلماء على تقديم الشعور لكن المقدم حق وانما  
شد باعتبار ان ابا متعلق بقوله تعدد تقديم الفاعل لا تمام او كثره الاصناف بالنسبة الى جهة  
الوحدة اي سبب اعتبار تلك الجهة تعدد مسالكه اي كل علم على واحد وهي جهة الوحدة الذاتية  
ليس يكونها اي كونه تلك الكثرة با حصة من الاعراض الذاتية لشئ واحدة فيه من  
لان جهة الوحدة الذاتية ليست كونها با حصة عن الاعراض الذاتية لشئ واحد بل هي  
اشياء الواحد المبحوث عن الاعراض الذاتية وحدة حقيقة كوضوح علم الحس وهو العدد  
او اعتبارية وذلك بان يكون موضوع العلم متعددا وشاويا في امره متحد ويجب  
ذلك الامر كالمعلوم التصوير والتصديقية للمنطق فانها متاسبان ومشاركتان  
ومندرجتان تحت جامع لهما وهو الا يصل الى الجبرولي واما من يقول موضوع المقولات  
اثانية فهو واحد وحدة حقيقة وجهة وحدة عرضية اي فتعظيها اي كذا تعظيها  
جهة وحدة ذاتية بجهة وحدة عرضية وهي غاية العلم بجهة الوحدة العرضية للمنطق  
عصمة الذهن من الخطا في الفكر والنوع عصمة الانسان من الخطا في التلخيص حيث الامرات  
وابناء الى غير ذلك فخرج عرف جهة الوحدة العرضية للمنطق مثلا تبيينه مطلوب

كل علم من حق طالبا  
ان يعرفه بتلك  
الجهة  
ح

المسألة  
استمرار المنطق في غير منها  
متبادر

على

منه

14  
على لا يكون مطلوبه فيقول هذه المسألة مدخلية عصمة الذهن عن الخطا في الفكر وكل مسألة  
شأنها كذا فهي من المنطق فهذه المسألة من المنطق ويغور ايضا هذه المسألة ليست من المنطق  
لان هذه المسألة لم يكن لها مدخلية عصمة الذهن عن الخطا في الفكر وكل مسألة شأنها كذا  
فهي ليست من المنطق فهذه المسألة ليست من المنطق تتبع جهة الاولى اي جهة الوحدة  
الذاتية في ان تقدم العلم باعتبار علم كونهما اي كون تلك الكثرة التي وهي انا بجهة  
وحدة عرضية للعلوم اليه كالعرف والحق والمنطق والاولى من الواسطة بين الفاعل  
والمستفعل في وصورته اليه كالمشار اليه في قوله كونهما التي ليس بمطلوب منها والمطلوب  
قوله واستتبعها غاية في مسامحة اي غايتهما اي المستتبع لتلك الكثرة جرى عادة العلماء  
والعادة قد تكون بمعنى الفعل الاختياري والفعل يكون الدائم وقد يكون بمعنى الفعل الكثرى  
والمراد ههنا هو الثاني في استعارة مكينة تخيلية لانه شبه العادة بالماضي في الاستمرار  
استدعا يلزم المشبه به الى العادة استعارة مكينة تخيلية على تقديم ما يزيد الشعور  
بتعريف العلوم ابا متعلقة بالشعور با حصة لجهة الوحدة الذاتية  
والعرضية فباعتبارها لا يكون التعريف جدا وباعتبار الثاني يكون رسما والمراد من الشعور  
التصور وغايتهما موضوعها عطف على الشعور بتعريف المضاف اي جري عادتها على تقديم  
بيان غايتهما وموضوعها والمراد من البيان التصديقي والموضوعين ويجوز عطفها  
على تعريف العلوم في فيكون الشعور في اثنين بمعنى التصديق على الشروع في مسائلها  
فالاول والثاني موقوف عليها الشروع بالبيرة والثالث موقوف عليها زيادة البيرة اذا كان الامر  
فنقول باعتبار الجهة الاولى اي باعتبار جهة وحدة ذاتية المنطق علم اي مسائل او ادراكات  
تصديقية لا تتعلق بها او ملكة حاصلة من تكرار الادراكات والتصديقية او المركب من الاثنين  
منها او المركب من الثلاثة فيكون مجموع التقادير سبعة كهي المشهور في اسامي الكتب  
الانفاذ والمنقوش والمعاشر والمركب من الاثنين منها او المركب من الثلاثة بحث فيه اي

اي وغايتها مستتبعه تلك البقرة



اي ذات العلم والجملة صفة علم من الاعراض الذاتية اي من المجموعات الخارجية والواقعية  
 وهي الايصال وما يتوقف عليه فانه يبحث في المنطق عن الايصال وما يتوقف عليه الايصال ككون  
 التصورات كلية وذاتية وعرفية وحسنة وفضلا وخاصة وككون التصديقات قضية وعكسية  
 قضية ونقيض قضية وحتمية وشرطية الى غير ذلك للتصورات والتصديقات اي المعلومات  
 التصورية وهي قول الشارع والمعلومات التصديقية وهي موضوعات لعلم المنطق من حيث  
 نطقها اي لغير التصورات والتصديقات في الايصال الى المجموعات التصورية والتصديقية  
 وكلية من حيث قد تكون للتقيد كقول الحيوان من حيث انه انسان كذا وقد تكون للاطلاق  
 كقول الانسان من حيث هو كذا وقد تكون للتعليل في ههنا اي في قول من حيث نفسها  
 في الايصال الى المجموعات فموضوع المنطق عند المتأخرين من المعلومات التصورية والتصديقية  
 من حيث الايصال الى المجموعات التصورية والتصديقية اي من الاعراض الذاتية هذا من جهة  
 تعريف المنطق فلهذا ايراد التعريف بلفظ او بغيره جازم لان لفظا او تكون لشيء  
 وان لم يكن يكون للكشف والابضاح وهما متافان لا يجوز اجتماعهما والحوار عنه ان  
 لفظا او يكون لمعينين احدهما التشكيك والثاني التوبيخ والمراد من لفظا او في هذا التوبيخ  
 هو الثاني دون الاول فلا يلزم تنويع الحدود وما نحن فيه تنويع الحد لان المنطق اعتبار  
 موضوعه تعريفين احدهما ما قبله والاخر ما بعدها وما قبله او علم مذهب المتأخرين  
 وما بعدهما مذهب المتقدمين للمعلومات الثابتة كالجنس والنوع والعصر والخاصة  
 والعرض العام والحد الثام والحد ناقص والرسم التام والرسم الناقص والقضية والشرطية  
 لا يميز الى لا يجازي بها امر في الخارج اي لا يوصف بها شيء حال كونه موجودا في الخارج  
 فانه لا يوصف شيء بواحد من تلك المذكورات في الخارج لانها كليتها طبيعة ولا وجود لها  
 في الخارج ولئن سلمنا وجودها فهي موجودة بغير وجود افرادها على المذهب الاصح فلا يوصف  
 بها شيء في الخارج اعلم ان الكلي الطبيعي تسمان لانه اما ان تكون افراد موجودا في الخارج

ففيه

١٥  
 ففيه ثلاثة مذاهب احدها ان الكلي الطبيعي موجود في الخارج بعين وجود اشخاصه اي افراده بغير  
 ان افراد موجودة في الخارج وكذا ان الكلي الطبيعي موجود في الخارج بغير وجود واحد فيكون  
 الموجود اثنين احدهما الكلي الطبيعي والاخر افراد الموجود وهو مذهب التحقيق وثانيهما  
 ان الكلي الطبيعي موجود بغير وجود افراد بغير ان الكلي الطبيعي ليس موجودا في الخارج والموجود  
 افراد فيكون الموجود والموجود واحد وهو مذهب سعد الدين التتازاني وثالثهما ان الكلي  
 الطبيعي موجود بغير وجود افراد بمعنى ان الكلي موجود في الخارج بغير وجوده بغيره فيكون الموجود  
 اثنين وكذا الموجود اثنان وهو مذهب البعض والحق من المذهب الثلاثة مذهب سعد الدين التتازاني  
 فلا يوصف بالمعلومات الثابتة شيء في الخارج من حيث تنطبق اي تشمل تلك المعلومات الثابتة  
 اشتمال الكلي على جزئياته على المعلومات الاولى وهي كالحيوان والانسان والناطق والناطق  
 والمتنفس وبغيرها وثالث بان تجري على المعلومات الثابتة احكام كلية كان يقال الحد الثام  
 يوصل الى الكنه ويحمل المعلومات الثابتة مع احكامها كبرى ويخرج اليها صغرى سمك المصور  
 بان يقرر الحيوان الناطق يوصل الى الكنه لان الحيوان حد تام وكل حد تام يوصل الى الكنه  
 فالحيوان الناطق يوصل الى الكنه وقس عليه البواقي وانما قلنا الحيوان والانسان والناطق  
 وامثالها من المعلومات الاولى لانه يوصف بها شيء في الخارج كزيد مثلا فانه يوصف بها في الخارج  
 وامثالها من المعلومات الاولى لانه يوصف بها شيء في الخارج كزيد مثلا فانه يوصف بها في الخارج  
 في الخارج فموضوع المنطق عند المتقدمين المعلومات الثابتة من حيث الانطباق على  
 المعلومات الاولى فهذا التعريف اي تعريفه باعتبار موضوعه تعريف جديد فباعتبار جبرته  
 الثابتة اي الجملة الوحدة العرضية اي باعتبارها بغير المنطق القانونية اي قاعدة كلية  
 يعرف بها اي بذات القانون صحيح الفكر وهي ترتيب امور معلومة للتأدي الى المطلوب  
 نظري وفعلية فاندرج في الاول في معرفة الموضوع اي موضوع المنطق على



على المذهبين اي التافهين والمتقدمين بين علم صراحة علم المنطق من التعريف الاول بحده  
وصفنا التعريف بموضوعية الموضوع على المذهبين وفق الثانية معرفة الغاية بين علم  
من التعريف الثاني صراحة علم المنطق برسمه وصفا التعريف بنائدة المعتدة المحصورة  
بذلك العالم وهو معرفة صحة الفكر وفادته ثم نقول لما كان العرض من المنطق معرفة  
صحة الفكر وفادته والفكر اما لتخصيص المجولات التصورية والتصدقية كان للمنطق طرفا  
تصورات وتصديقات ولكل واحد منهما اي التصورات والتصديقات مبادى ومقاصد  
فكان اقاصم اي اقاصم المنطق اربعة فبادى التصورات الكلية الخمسة ومقاصد  
القول الشارح ومبادى التصديقات القضائية واحكامها من عكس المستوى عكس  
التقيض ومقاصد القياس فان قلت ان المناسب يقول القول اشارة والاشارة  
يناسب طرف البادى في الجملة قلنا في الكلام صفة احتباك واثارة الى وحدة المطلوب  
والمقصود وكثرة طرفه ثم القياس اقاصم خمسة بسوئها اقلها الخمس ووجه الضبط  
ان ان تركيب من البنيات البقية اعتقاد جازم ثابت مطابق للواقع قد يكون بدريتها  
وقد يكون نظريا معلوما يسمى بهرمان كقولنا هذا اعظم من الجزء لانه كل وكل كل اعظم  
من الجزء ومن الظنيات سواء كان كذا المقدمات طينية او بعضها طينية خطابة كقولك فلان  
يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل فهو راق فتدرك راق ومن المسلمات جدلا  
كقولنا هذا حسن لانه عدل وكل عدل حسن فهذا حسن ومن الخيالات شعركقولك  
هذا ما فونه سبانه ثم فهذا اخر ومن المشبهة باليقينيات كقولك للصورة المنقوشة  
على الجدار هذا فرس وكل فرس صهار فهذا اصترها والظنيات مفالطة فالمنالطة اما مسطحة  
فوقها الى الحكم او مشابغة اي قول بها الى التكميلين فالصناعات الخمس مع اقاصم الاربعة  
ابواب المنطق وهي تسعة وبعض المتأخرين عد مباحث لالفاظ جزء منها اي من ابواب  
المنطق لان الافادة والاستفادة محتاجة اليها فلذا عدوها بابا منها فصار ابواب المنطق

عشرة قال استاد الحق والخير المدقق كون ابواب المنطق عشرة عند المحققين  
في نفس الامر فاما بل في الحث قوله اعلم ان من حق كل طالب معرفة اي شيء يتقنها اي من  
حق كل طالب معرفة مطلقا سواء بغير لقول مطلقا كان تلك المعرفة من غير العلوم كالاموال  
او علوما اي لو من العلوم مدونة هذا تفريع للعلوم كالصرف النحو والمنطق والمعاني  
وهكذا او غير مدونة كالصناعات كعلم الخياطة فانها علوم لكنها غير مدونة ان يعرفها بتلك  
الجملة ويختصر الشعار بها قبل الشروع فيها بامانة او المرء من ادواته لا يتبين  
جوابه عن سوال مقدور وهو ان الكثرة مرحلة والمرحلة في قوة الجزئية فيكون المعنى ان  
من حق كل طالب بعض معرفة ان يعرفها فحقها ان لا يكون المنطق من هذا البعض بل  
من البعض الاضداد والحق ذلك واجاب الحق بقوله والمراعى و مراد اثار من قوله  
اعلم ان اه ان من حق كل طالب كل معرفة ذلك اي لا يقتصر على ما لم يفد ان من حق كل طالب  
الكل المنطقية ان يعرفها بتلك الجملة والحق ذلك فلو كان جواب سوال مقدور  
انت قلت ان لفظ الكل مقدر وعلى تقدير كونه مقدر بمصدر المراد لكن عبارة الشارح  
قاصرة عن ذلك فاجاب بقوله فيجوز اما بان التنوين في الاثبات قد يكون لور  
الكل في مرة غير من جردة اي كل مرة فيه من جردة كما ذهب اليه بعضهم واما كون التنوين  
في النسخ لور الكل فالافتاق فيكون المعنى اي كل معرفة فيكون الحق والمراد حاصل او بان  
المهملة عند علماء البلاغة اي المعاني كالالتلخيص والمطول وغيرهما قد يكون في قوة جميعها  
دفعالة جميع احد المتساويين اي دفعا لترجيح احد على الاخر اي المتساويين  
على الاخر اي لو كانت في قوة الجزئية يلزم نه جميع بعض الافراد على الاخر مثلا اذا قلنا  
ان الكثرة في قوة بعض الكثرة يلزم نه جميع بلا مخرج تحقيص بلا تحقيص وهو باطل  
لان كل معرفة متساوية في الكثرة ومع هذا حكيت على بعض دور بعض وهو باطل لكن  
هذا الجواب ليس شئ لانه يلزم تصحيح من كل المنطق بغير من كل المنطق وهو اي

اي فبطنها جنة ودية ان



تصحيح مسألته من اخرجنا عن الضرورة وان التماسا لثارة الى سؤال ضروري  
اعتراض على المحشى ان هذا السؤال جوابه عند الجوابين انما يصح اذا كان قول الكثرة  
في اول القضية وليس تدبر اشارة الى جوابه هو انه اي قول الكثرة وان يكون صورة  
قضية لكنها في الحقيقة قضية اذا رتب القياس لان قوله اعلم ان من حق اه كبرى  
وقوله لان لم اعلم اه صغرى ترتيب القياس جرى عادة العلماء اه لان كل علم كثره اه هذا  
صغرى وكبرى وكثرة اه وكبرى هذا القياس مملنة كما لا يخفى قوله حتى بان من فوات  
الشيء بعينه اي مما يقصده ذلك الطالب حرف المصلحة اي ما لا يعنيه بعينه ان مراد ان  
تلك جهة بان بعضها مقصوده من قول هذا ان الطالب كل كثره تضبطها جهة وحدة اي مضبوطة بجهة صارت  
سببا لوحدة الكثرة واد اخصر ذلك الطالب الشعور بها اي تلك الوقف على جميع تلك  
الكثرة اجمال وان لم تقتصر على جميعها تفصيلا جزئيا ففوتت مثلا اذا حضر ان المنطق  
الاقانونية تقسم مراعاتها الذهن عن الخطاء في الفكر لئلا يضر على السمع في تحصيلها  
اي تلك الكثرة مثلا اذا عرف المنطق لا يضر عن تحصيله فوجرى عادة العلماء على تقديم  
الشعور لتعريف العلوم باحد الجانبين انما جرى عادتهم كذا من الطالب تلك الكثرة من  
قدرة شيء ما بعينه وحرف الله الامالا بعينه على ما مر وموضوعها عطف على قوله بتعريف  
العلوم اي الشعور بعينها اي الكثرة لكن من الشعور فيه بتعريف العلوم وتعرف العلوم  
من الصور ومن الشعور الثاني التصديق والتصديق بتأثيرها لئلا يرد ذلك الطالب  
جد او نشا ولا يكون سعيه عبثا وضلالا ان الطالب للمنطق مثلا اذا قصد المنطق بان  
غاية عصمة الذهن من الخطاء في الفكر لئلا يرد جده واذا لم يقصد بعرض على جده  
فتورا او يكون سعيه عبثا قوله وموضوعها اي الكثرة مثلا اذا شرع الطالب للمنطق  
يجب ان يصرف موضوعه بان موضوعه العقولات الثابتة من حيث الابطار  
الى المعلومات التصورية والتصديقية والنحو والقرف كذا وكذا وانما جرى عادتهم

على تقدير

تقديم الشعور بموضوعها على الشروع في مسائلها لئلا ينعى العلم المطلوب عند الطالب لذلك  
العلم من غيره او عن العلم الغير المطبق لئلا ينعى ان تمام العلوم بحسب تمام الموضوعات  
اي موضوعاتها مثلا اذا قصد الطالب للمنطق موضوعه بما ذكره انما يسميه الطالب المنطق  
عن غيره وكذا النحو والقرف وكذا البرهان في طلبه اشارة الى ان التصديق بموضوع  
موقوف عليه لزيادة البصيرة لا اصل الشروع بالبصيرة وخلاصة الكلام اي زيادة الكلام  
من قوله اعلم انما هنا اي الحق وقوله وموضوعها على الشروع في مسائلها ومراد الحق من هذه القضية  
ترتيب القياس كما قال ان من حق كثره في كل كثره دار لفظا الكلام سبق اتفاقا ان يعرفها اي  
تلك الكثرة اي ان يتصور تلك الكثرة بتلك الكثرة بتلك الجهة باحد الجانبين قبل الشروع  
فيها وان يعرف اي ان يقصد غايتها ايضا كالجهة الوحدة فكل من العلوم المدونة كثره  
كذلك تضبطها جهة فيكون من حق طالبها ان يعرفها بجهة الوحدة فيكون من حق طالبها  
ان يعرفها بجهة الوحدة قبل الشروع فيها وان يعرفها غايتها ايضا كالجهة بالوحدة  
كذلك تأكيد لقوله ايضا بجهة فلهذا جرى عادة العلماء الى اخذ اي على تقديم الامور الثابتة  
لكن تقديم الشعور بالموضوع اي التصديق بموضوعه لم يلزم مما تقدم لافي الصغرى ولا  
في الكبرى تأمل لا ما قيل ان المراد من الشعور في قوله ويحصل الشعور التصديق بموضوعه  
الموضوع ولو قال بعد قوله عبثا وضلالا وان يعرف موضوعها ان كانت علما مدونا يتميز عنه  
اي الطالب يتميز ذاتيا ويزداد بصيرة في شروعه لكان اولي والثاني او الكلام مع آخره  
التي كانت ما قوله عن الاعراض الذاتية والعرض الذاتية ما اي شيء لقي الشيء ولذلك لا يلزم  
ذات ذلك الشيء او الجزئية او الواجبة قال استاذي مد ظله ووقع بعد قوله او الجزئية مطلق  
اي كذا كان عارضا لجزءه الا هم كالمركبة بالارادة او الجزئية الا قصد كالتحريك لكان اولي ولا يحتاج  
لا قوله او الواجبة كما ينبغي فانه عارض لذات الاشياء والحركة بالارادة فانه عارض لذات الاشياء  
وحصول الحيوان لانه جسم تام حركته بالارادة والحركة بالارادة جزء الحيوان والحيوان

قد اثير في هذا القول  
لانه من غير ان يكون  
العلم بالامر معلوما  
فان قيل اي فافهم  
الامر في نفسه



جزء الانسان والحيوان وفي هذا الاشكال نشر من كتب لانسان قوله من حيث نفسها  
 في الايضاح عشي تحشية بعض اجزائه في ضمن تحشية بعضها يدفع الاعتراض الوارد  
 على الشارح اقول انظر الى قوله من حيث نفسها من قوله في قوله لا بد لك من حرف في متعلق  
 وهو اما فلان او شبه او مناه واما متعلق به يجب وهذا متعلق حرف الجر فمفعول به يكون معنى  
 قوله اي المنطق علم يبحث فيه عنها اي الاعراض الذاتية بشيء وهذا معنى قوله من نفسها  
 اشارة حيث للتقييد وما يكونه للتقييد سببية او متعلقة بالاعراض وهو ليس بفعل وشبهه  
 ولا معان فلا يتعلق بحرف الجر باعتبار اللفظ لا باعتبار المعنى ومعناه الواضح فان العوارض  
 والواضح بمعنى واحد وشبهه فلو كان جمع كسهم الفاعل وهو من شبهه فيكون تعليل لفظ من  
 اي قوله بالاعراض فيلزم هذا التقدير بوجه المعنى اي علم يبحث فيه عن الواضح من حيث نفسها  
 والصيغة قوله نفسها راجع الى التصورات والتقدير باعتبار الجملة تامة الى الاعراض  
 الذاتية اذ لا يثبت اي من حيث نفسها فيه الموضوع اي التصورات والتدقيقات  
 للاعراض الذاتية اذا انقطع في الايضاح حال التصورات والتدقيقات للاعراضها ومراد  
 المحقق والضمير دفع الاعتراض الوارد على الشارح كما قال فلا بد اذا كان الامر  
 كذلك فلا بد مما قيل ان هذا الاعراض اوصاف للتصورات والتدقيقات والادراكها  
 اي الاعراض في الايضاح لان الموضوع وجزئ بفتح الهاء هو نفس التصورات  
 والتدقيقات كالجوانب الناطقة الموصولة الى الانسان فهذه الايضاح هي الجوانب الناطقة  
 لا الجنسية والفعلية وفصل على هذا التدقيقات وحاصل الجواب انما يلزم ذكره  
 لو كان الضمير راجعا الى الاعراض وليس فليس اعلم ان قيود الذي يقع في التدقيقات  
 لا بد لها من مدخل في الافراج والادخا او الايضاح وهذا قوله من حيث نفسها اذ المنطق  
 لا يبحث في جميع احوال التصورات والتدقيقات بل عن احوالها اي التصورات  
 والتدقيقات باعتبار راجية اللاحقة لها باعتبار نفسها في الايضاح الى الجملات الكلية

فان تراه

الى الجملات

والجملات

والمدة التامة والناقص قضية شخصية وغيرها كالافتراضية والاستثنائية اي الاحوال التي  
 لا مدخل لها في الايضاح مثل الحقيقة والجمالية وغيرها وتلك الاحوال اي الاحوال التي لا حق  
 للتصورات والتدقيقات باعتبار نفسها في الايضاح في الجملة وتامة كان او ناقصا فاقبلوا الى  
 الجملات التصورية كالجوانب الناطقة فان موصلا الى الجملات التصورية وهو الاستثنائية والتدقيقات  
 الناقصة والكمومية مطلقا فان موصلا ايضا كما اذا قلنا الجوانب الناطقة بوجهها بوجهها التصوري  
 وكذلك الناقص والاقبيل افتراضية كانت او استثنائية فانها موصلا ايضا الى الجملات القيدية  
 كما ان اذا قلنا العالم متغير وكل متغير حادث بوجه الجملات القيدية وهو صواب العالم وقس  
 الاستثنائية عطف على قوله لا يضر اي وتلك الاحوال اي ما يتوقف عليه الايضاح ككون التصورات  
 كلية وجزئية وذاتية وعرضية وحسب فصل اذ خاصة قوله فان الموصلة لقوله يتوقف على  
 يتوقف على هذه الاحوال بلا واسطة فاننا اذا قلنا الجوانب الناطقة يتوقف الايضاح على  
 والفعلية وقس على المدالك قص ورسم مطلق ويكون التصورات قضية وعكس قضية ونقص  
 قضية وحملية الى غير ذلك فان يتوقف على هذه الاحوال الايضاح الجملات القيدية مثلا  
 اذا قلنا العالم متغير وكل متغير حادث يتوقف هذا الايضاح على العالم متغير قضية وحملية موجبة مطلقة  
 وان كل متغير قضية وحملية موجبة كلية وقس على عكس قضية ونقص قضية فانه مثلا اذا كان  
 الصفة والكبرى صادقا ولم ينتج الدعوى تعكسا ونقصا واذا كان الامر كذلك  
 فموضوع المنطق وهو المعلومات التصورية والتدقيقاتية على قول المتأخرين معقود بوجهها  
 لا بنفس الايضاح اي المنطق علم يبحث فيه عن الاعراض الذاتية للتصورات والتدقيقات من حيث  
 نفسها في صفة الايضاح الى الجملات لا من حيث نفسها في الايضاح وما يتوقف  
 عليه الايضاح اعراض ذاتية او موهومات خارجية لاي المنطق فبحث عنها وهذا العلم المنطق  
 فان قيل ليس من المنطق كذا محمولها الايضاح وما يتوقف عليه الايضاح اعراض على قول من الايضاح  
 انه قبله فجب هذه السؤالات الحكم على العلوم التصورية بان عدد رسم كان معناه انه موصلا الى الجملات



مثلا اذا حكمنا الحيوان ان لا يطعم حذنا يكون معناه انه موصوف بالحيوانات القصورى  
وهو اننا نشأ وكذا ذلك الحد انما هو الرسم مطلقا بل هو على هذا حال التصديقات  
مثلا اذا حكمنا ان العالم متغير وكل متغير حادث قياسا اقتران يكون معناه انه موصوف بالحيوانات  
التصديقات وحال ما يتوقف عليه الا بغير من طرف التصورات مثلا اذا حكمنا الحيوان حرسا  
ما يتوقف عليه الا بغير من طرف التصديقات مثلا اذا حكمنا ان كل متغير حادث قضية كلية يكون  
معناه انه ما يتوقف عليه الا بغير من طرف التصورات التي لا يجرى بها اي لا يوصف بها اي المعقولات الثانية التي  
حالة وجوده في الخارج ولكن لا يجرى بنفس قوله حال وجوده لان ما قيل اذا كان نكرة يكون صفة  
وهذا ليس كلاما مستادا بل هو من العوارض الذهنية كالكلية قوله والجزئية اسما وادى والذاتية  
والوهمية قوله من حيث ينطبق تلك المعقولات الثانية على المعقولات الاولى والاشتمال  
الاشتمال الكلي على جزئياته والاشتمال الكلي على اجزائه لان المعقولات الثانية هي الكلية  
مثلا اشتمال المعقولات الاولى على جسم نام حرس متغير بالارادة مثلا اشتمال الكلي على جزئياته  
وقس هذا في غيره اي في بيان طريق الاشتمال على المعقولات الكلية بغير تلك  
الاحكام وينشأ من ذلك المعقولات الاولى التي هي طبائع اي افراد تلك المعقولات الثانية حتى اذا اريد العلم  
حالا من تلك الطبائع اي الافراد اي المعقولات الاولى بغير جميع في ذلك الى احكام تلك المعقولات  
بنته فيعرف خارج من الطبائع منها اي احكام معقولات الثانية وطريق الارجاع والمعرفة بان  
تجرى على المعقولات الاولى احكام معقولات الثانية كان يقال الحيوان الناطق بوصف الكلي  
ثم اليها الصغرى هذه المصولة لان يقال مثله ان الحيوان الناطق حذنا وبعد هذا نعلم اليها الصغرى  
بان تجري احكام المعقولات الثانية عليها الى اجزئتها في الدعوى على المعقولات الاولى بان تفكر  
وكل حذنا بوصف الكلي مثلا اذا اردنا ان الحيوان الناطق بوصف الكلي نرجع الى ان  
الحد انما بوصف الكلي وقدر مرتبة القياس اذا اردنا ان الحيوان يتوقف عليه جميع  
لان الجنس ما هو يتوقف عليه الا بغير من القياس الحيوان يتوقف عليه الا بغير لانه

فعل بهذا هو  
وكل جنس

19 ولكن حسن يتوقف عليه الا بغير الحيوان يتوقف عليه الا بغير من جانب التصديقات  
كان كل جنس موصوف وكل من حادث بوصف المطلوب لانه قياسا لغيره وكل واحد كذا  
الاشتمال وانما بغير كل جسم موصوف قضية كلية وكل قضية ما يتوقف عليه الا بغير كل جسم  
موصوف ما يتوقف عليه الا بغير من هذا البواني قال المحدث لكن تقديم الشعور بالموضع اي  
التصديق بعوضه لم يلزم في تقدم بعضه ان اللازم من فور الشارح اعلم ان من حق كل طالب  
لما هو جري عادة العلماء ان اثنين احدهما تصور العلم بحدوده او برسمه وثانيهما التصديق بحدوده  
وثالثهما التصديق بعوضه الموصوع فلا يتم التقريب تاما ووجه التام ان اللازم من قوله  
اعلم ان من حق كل طالب ثلثة ايضا لانه المراد من قوله ويحصل الشعور بها التصديق بعوضه  
الموضوع وايضا عدم غايية التقريب انما تكون لو عطف قوله ويحصل الشعور بها لانه  
ان يعرفها واما لو عطف على قوله اعلم فيتم التقريب فتأمل ولو قال بعد قوله عطف وضمنا  
وان يعرفها بعوضها على مدونة يتميز عنده يتميز ذاتيا ويزداد بصيرة في شروعه لان  
اوله والتمام اي ناسب والكلام وجه الاول لانه ان المقدم والكم معرفة العلم بحدوده او  
برسمه والتصديق بقائده والتصديق بعوضه الموضوع واجزائها الثلثة تكون مذكورة  
كما هو دأبهم في اوائل كتبهم وهو ان اول كلام قوله اعلم ان من حق كل طالب  
انما يتأتى وانما قال قام لوجود الالتيام الناقص كما لا يخفى فكل المحقق والعرض  
الذاتي ما اتي خارج بالحق الشيء لذاته اي عرض غريب عن المتقدمين عرض ذاتي  
اولا وبه اي لجزئية المعلوم دى او اتى رجبى السوى اعلم ان ما يلحق الشيء لذاته  
او بواسطة الخارج الالتم او بواسطة الجزئية الالتم فهو عرض ذاتي من المتأخرين بخلاف التقديري  
فانه عرض غريب عندهم وهذه التعريف بناء على مذهب المتأخرين كالنجيب هو ادراك  
الامور الغريبة فانه عارض للامان لذاته والحركة بالارادة وهي عارض للامان بل  
بواسطة جزئية الالتم وهو الحيوان الضحك وهو عارض للامان بواسطة الخارج الموصوف

يكون ذات الشيء علم الحق والظن  
او الجزئية العلم بهذه المذهب  
المتأخرين لان ما يتوقف عليه  
جزئية العلم



وهو انجب ثلاث قيد ثلاثة قال في الظرف ما يتعلق بحيث اسلم او لا ان الشئ قال  
فتقول باعتبار الجهة الاولى الجهة الذاتية المنطق علم بحيث فيه علم الاغراض الذاتية اي  
عن اللواحق والمجملات الخارجية للتصورات والتصديقات الى التصورات والتصديقات  
اي للمعلومات التصورية والتصديقية في الاصل الى المجهولات اي المجهولات القورية والقوية  
اسلم ان من حيث لتقدير كقولنا الحيوان من حيث ان انسان كذا وقد يكون الاطلاق  
كقولنا الانسان من حيث نفعها في الاصل الى المجهولات القورية والتصديقية اي بحيث  
عن اي من التصورات والتصديقات بسبب نفعها اي نفع التصورات والتصديقات  
في الاصل الى المجهولات او متعلق بالاعراض فان قلت ان متعلق حرف الجر ما قبله او شئ  
او معناه فلو بالاعراض ليشئ منها لان الاعراض جمع عرض وهو اعم جامد فقه بقوله اعتبار  
المعنى يعني ان الاعراض من معاني الفعل فلهذا قال اي اللواحق من حيث نفعها الى اخرى والظرف في  
نفعها على تقدير من راجع الى التصورات والتصديقات الظرف في نفعها راجع على كل تقدير من  
تقدير كون الظرف متعلقا بحيث وكونه متعلقا بالاعراض الى التصورات والتصديقات  
وهي موضوع علم المنطق لا الى الاعراض الذاتية وهي المجهولات الخارجية يعني ان الظرف نفعها  
راجع الى الموضوعات الى المجهولات اذا الجينية قيد الموضوع بالاعراض كي يقال موضوع الظرف  
الكلمة من حيث الاعلال والادغام وموضوع النوكلمة من حيث الاعراب والبناء وموضوع  
المنطق المعلومات القورية والتصديقية من حيث الاصل وموضوع المعاني الكلمة من  
حيث الغصاح والبناء وغيرها ولا يكون الجينية قيد المحور كما لا يخفى فتقول في تعريف  
القياس في قوله اذا الجينية قيد الموضوع والمجملات كان الجينية قيد الموضوع لا الاعراض  
فالظرف نفعها راجع الى التصورات والتصديقات لا الاعراض لكن المقدم حق والثاني  
مثل فلا بد مما قيل قاله بان الدين ان هذه الاعراض او تحالف للتصورات والتصديقات  
لان التصورات والتصديقات موضوعات وهذه الاعراض محمولات خارجية ومحمولات الخارجية

اوصاف للموضوعات فمادة الاعراض اوصاف للموضوعات وهي التصورات والتصديقات  
فلا دخل لها بهذه الاعراض لا يصل الى المجهولات وتصدير القياس كذا هذه الاعراض اوصاف  
للتصورات والتصديقات ولا شيء من الاوصاف يدخل لها في الاصل ينتج من الشكل الاول  
من المضرب الثاني فلا شيء من هذه الاعراض يدخل لها في الاصل ولما كان الكبرى اي  
قوله فلا دخل لها في الاصل بينية ولا بينية قال لان الموضوع او المعارف والقياسية وهي الجنس  
والفصل مثل القضية اي الصغرى والكبرى هو نفس التصورات والتصديقات فهذه المقدمة  
الصغرى وتضمنها كبرى فتقول لا شيء من التصورات والتصديقات باوصاف ينتج من الشكل  
الثاني فلا شيء من الموضوع وجزئية باوصاف وعكسها لا شيء من الاوصاف بموضوع جزئية وهو  
المطلوب والمقصود من هذه القيد اي من حيث نفعها في الاصل ان المنطق لا يبحث فيه  
عن جميع احوال التصورات والتصديقات كقولنا جواهر او عرضا وكونها من الاعراض كسبة  
الموجود في الخارجية بل عن احوال اللاحقة لها اي للتصورات والتصديقات باعتبار نفعها  
في الاصل الى المجهولات وتلك احوال الاصل كمال الحدود والرسوم والافئدة وما يتوقف  
عليه الاصل ككثرة التصورات كميته وذاتية ودرجته وجزئية وفضلا وخاصة وتصدير القياس  
كذا المنطق علم بحيث فيه يميز احوال اللاحقة للتصورات والتصديقات باعتبار نفعها  
في الاصل الى المجهولات والاحوال اللاحقة بها باعتبار نفعها في الاصل فان الموصول الى  
التصورات يتوقف على هذه احوال بلا واسطة وكون التصديقات قضائية وكل قضية  
ونقيض قضائية وحملية ولشئ طلبة الى غير ذلك موضوع المنطق مقيد بجملة الاصل  
لا بنفس الاصل جواب عن السؤال مقدار تقديره ان لا يجب في العلم عن موضوعه لاعتق قيد موضوعه  
بل لانه ان يذكر موضوع في علم اعظم بحيث عنها في ذلك العلم تبعا وطلبا في الاصل  
حيث لموضوع المنطق مع انه يبحث عنه فيه فيكون ثانيا لتلك القاعدة المقترنة وحاصل الجواب  
ان قيد الموضوع المنطق هو صفة الاصل وهو ليس بقيد لموضوع المنطق وتصدير الاعراض كذا



البحث من ان يصار في المطلق بط لانه في لف للقاعدة المقررة وهو انه لا يتم بحث  
 في العلم عن موضوع ولا عن قيد موضوع وكذا في لف للقاعدة المقررة فهو بط فالبحث عن  
 الا يصار في المطلق بط وتقرير الجواب لا يتم الصغرى كيف ان قيد موضوع المطلق هو  
 محتمل ان يصار ولا يبحث عنها في المطلق والجواب عنه في الا يصار المطلق هو نفس الا يصار  
 وليس بقيد للموضوع بل لا يصار وما يتوقف عليه الا يصار اعراض ذاتية لم يبحث  
 في هذه العلم فان قيد ليس في المطلق مسئلة محتملها الا يصار وما يتوقف عليه هذا بط  
 السند فان الملقح قال في السند والبحث عنه في المطلق هو نفس الا يصار وقال المقرض لانه  
 هذا بط لانه في اف لواقع اذ لم يكن في المطلق كلمة محتملها الا يصار وما يتوقف عليه الا يصار  
 اعراض ذاتية لاي موضوع المطلق فثبت عنهما اي الا يصار وما يتوقف عليه الا يصار  
 في هذا العلم اي المطلق قيل في الجواب عن هذه الاعتراض اذا حكم على العلوم التقودي بانه حد  
 ورسم كان معناه ان موصل الى المجهول في التصورية بلا واسطة وقيل على هذا فانه اذا  
 حكم العلوم التصديقية بان اشكالها لا ورقتج والثالث منتج والرابع منتج معناه  
 انها موصلة الى المجهول في التصديقية بلا واسطة وقيل على هذا وحاصل الجواب  
 ان قلت ان لم يكن في المطلق مسئلة محتملها الا يصار وما يتوقف عليه الا يصار فظاهر او باطنا  
 او باطنا فقط فهو ممنوع اذ في المطلق بحث عن الا يصار وما يتوقف عليه الا يصار  
 في الحقيقة وان قلت ان لم يكن في المطلق مسئلة محتملها عن الا يصار وما يتوقف عليه  
 الا يصار فظاهر فسلم لكنه ليس بمفيد لانه لا يلزم منه ان البحث في المطلق  
 عن الا يصار وما يتوقف عليه الا يصار احد قائل المبحث اي لا يوصف بها شيء حال  
 وجوده في الخارج فيه اشارة الى ان لا يجازى بمعنى لا يوصف وامر بمعنى شيء  
 وقوله في الخارج حال الامر بل اي المفعولات الثانية من العوارض الزمنية  
 كالكمية والجزئية والذاتية والعرضية فان الكمية هي كون الشيء من حيث

حاصر

الذاتية  
 المفعولات  
 الاولى

بالا ينفع في وقت الشدة والخبث  
 في وقت الشدة والخبث

حاصر في المبحث من ان يصار في المطلق بط لانه في لف للقاعدة المقررة وهو انه لا يتم بحث  
 في العلم عن موضوع ولا عن قيد موضوع وكذا في لف للقاعدة المقررة فهو بط فالبحث عن  
 الا يصار في المطلق بط وتقرير الجواب لا يتم الصغرى كيف ان قيد موضوع المطلق هو  
 محتمل ان يصار ولا يبحث عنها في المطلق والجواب عنه في الا يصار المطلق هو نفس الا يصار  
 وليس بقيد للموضوع بل لا يصار وما يتوقف عليه الا يصار اعراض ذاتية لم يبحث  
 في هذه العلم فان قيد ليس في المطلق مسئلة محتملها الا يصار وما يتوقف عليه هذا بط  
 السند فان الملقح قال في السند والبحث عنه في المطلق هو نفس الا يصار وقال المقرض لانه  
 هذا بط لانه في اف لواقع اذ لم يكن في المطلق كلمة محتملها الا يصار وما يتوقف عليه الا يصار  
 اعراض ذاتية لاي موضوع المطلق فثبت عنهما اي الا يصار وما يتوقف عليه الا يصار  
 في هذا العلم اي المطلق قيل في الجواب عن هذه الاعتراض اذا حكم على العلوم التقودي بانه حد  
 ورسم كان معناه ان موصل الى المجهول في التصورية بلا واسطة وقيل على هذا فانه اذا  
 حكم العلوم التصديقية بان اشكالها لا ورقتج والثالث منتج والرابع منتج معناه  
 انها موصلة الى المجهول في التصديقية بلا واسطة وقيل على هذا وحاصل الجواب  
 ان قلت ان لم يكن في المطلق مسئلة محتملها الا يصار وما يتوقف عليه الا يصار فظاهر او باطنا  
 او باطنا فقط فهو ممنوع اذ في المطلق بحث عن الا يصار وما يتوقف عليه الا يصار  
 في الحقيقة وان قلت ان لم يكن في المطلق مسئلة محتملها عن الا يصار وما يتوقف عليه  
 الا يصار فظاهر فسلم لكنه ليس بمفيد لانه لا يلزم منه ان البحث في المطلق  
 عن الا يصار وما يتوقف عليه الا يصار احد قائل المبحث اي لا يوصف بها شيء حال  
 وجوده في الخارج فيه اشارة الى ان لا يجازى بمعنى لا يوصف وامر بمعنى شيء  
 وقوله في الخارج حال الامر بل اي المفعولات الثانية من العوارض الزمنية  
 كالكمية والجزئية والذاتية والعرضية فان الكمية هي كون الشيء من حيث

يذكر في

الطبيعية اي من افراد المفعولات الثانية اي من افراد المفعولات الثانية



الى الكثرة واذ اردنا ان نعلم ان الحيوان وهو من المعقولات الاولى يتغير قوت عليه  
 الا يصلح شرحه لان الجنس هو من المعقولات الثانية يتغير قوت عليه الا يصلح فتقول  
 هكذا الحيوان جنس وكل من يتغير قوت عليه الا يصلح وعلى هذا القياس في جانب التصديق فتأمل وتصور اعلم  
 ان المعقولات الاولى هي طبائع المفردات المنصورة من حيث ان اى افراد المفردات المنصورة  
 من حيث هي وصورها وخواصها وعوارضها المعقولة الثانية مثلا الجنس والنوع والفضل معقولة ثانية و  
 معروفاتها هي الحيوان والاشنان والناتق المعقولة الاولى وعلى هذا القياس قوله من حيث هي الظ  
 قيد المفردات المنصورة اي مع قطع النظر عن الاعراض وما يتلوا به من المعقولات الاولى في الذهن فان نفس  
 بعض الحيوان في الذهن مثلا فلا يوجد في الخارج امر اى شئ يطابقه اى يطابق ذلك المفهوم كذا انك  
 الامر ان كل ما وجد في الخارج فهو جزئى كالكيفية تتقبل المعقولات الثانية والجزئية والارضية  
 والعرضية ونظائرها كالجنسية والنوعية والخصائية ونظائرها وكنهوم الكلى والجزئى  
 والارضية وغيرهما كنهوم القول الشارح والى التام والمدان قص سمي معقولة ثانية وبالجملة جزئى  
 لوقوعها في الدرجة الثانية من التقطع المعقولة الثانية بتأثيره تسمى معقولة ثانية لانها واقعة في الكبرية  
 الثانية في التقطع وكل واقعة في الدرجة الثانية في التقطع قاسم ان تسمى معقولة ثانية في المعقولة  
 الثانية بنا سبب ان لا يمكن تقبل الكمية وهي معقولات ثانية الابعة تقبل امر بعرضه الكمية في  
 الذهن وهو الحيوان مثلا وليس في الخارج امر يطابق الكمية لان كل ما وجد في الخارج فهو جزئى  
 جزئى كى ان لا يصدق الحنف لا يصدق المعقول ما يطابق في الخارج كالسوار اعلم ان الجنس  
 مثلا اما منقطع او كلي مستقر على كثرين او واحدا جنس طبعى وهو مرسوم هذا المفهوم كالحياة  
 واما على وهو مجموع العارض والمعرض واذ عرفت هذا فاعرف ان الجنس المنقطع معقولة ثانية  
 وكذا الجنس الطبعى والجنس الطبعى معقولة اولى وعلى هذا القياس وبالجملة المقبرة في المعقولة  
 الثانية امران احدهما ان لا تكون معقولة في الدرجة الاولى بل يجب اعتبار عارضة لمعقولة اخرى  
 وهي المعقولة الاولى في الذهن وثانيهما ان لا يكون في الخارج ما يطابقها المعقولة الثانية

فيها ما هو خارج

وحسب الشئ لا تكون معقولة في الدرجة الاولى بل يتقبل عارضة لمعقولة اخرى في الذهن ولا  
 يكون في الخارج ما يطابقها فكل ما يتقبل في الدرجة الاولى فهو المعقول الاول موجود  
 كان كالحياة او مسدودا كالنقطة سركا كان كالحياة ان الناطق او بسيطه كانت طلق اعلم  
 ان البسيط ان حقيقى وهو ما لا جزئى احلا كفى او اضافى وهو ما كان جزئى فكل من نسبة  
 الى الاخر كان طلق بالنسبة الى الحيوان الناطق واما عرقى ويا لا يتركب من الاجزى المختلفة  
 والبراد من البسيط ههنا الاضافى وكذا اى من المعقولات الاولى ما لا يتقبل الا عارضا  
 لغيره وان المعقولات في الدرجة الثانية كالابوة والبنوة فانها من الامور النسبية تتقبل  
 النسبية فتقبلها بعد تقبل النسبية فكان تتقبلها في الدرجة الثانية اذا كان في  
 الخارج ما يطابقه كالاضافات اذا قيل اى حكم يستحقها في الخارج اعلم ان المعقولة  
 عشر واحد منها جبره والتسعة اخرى اثنان منها من الموجودات الى بطلانها كمنها  
 والكلمة تختلف في السبعة الباقية وهي الفقد والافتقار والاضافة والافسوس  
 والوضع والملك قبل انهما من الاعراض الموجودة وقيل من الاعراض النسبية والامر  
 من الاضافة ههنا الاضافة من المعقولة العشرة فاذا احكم تحقنها في الخارج  
 فكل من المعقولات الاولى وان كانت في الدرجة الثانية من التقطع كذا في هذا  
 شرح التجربة والشرح لعل القوسى وحاشية للمحقق الطوسى وهما من الشقة واذ  
 عرفت هذا اى كون المعقولة الثانية امرين احدهما ان لا تكون معقولة  
 في الدرجة الاولى بل يجب ان يتقبل عارضة لمعقول اخر في الذهن وثانيهما ان يكون  
 في الخارج ما يطابقه فتقول قوله اى قول المصنف ان لا يباذى بها امر في الخارج فب  
 للمعقولات الثانية لا صفة كاشفة كى قال البعض واذ كان قوله ان لا يباذى  
 بها امر في الخارج قيد للمعقولات الثانية يكون قوله ان لا يباذى بها امر في الخارج  
 مستدركا لكونه ما فوذا في مفهوم المعقولة الثانية كى عرفت فاجاب عنه بقوله

كل ما هو من الاعراض النسبية كالابوة والبنوة  
 لا يكون في الخارج ما يطابقه  
 كالحياة او مسدودا كالنقطة  
 سركا كان كالحياة ان الناطق  
 او بسيطه كانت طلق اعلم  
 ان البسيط ان حقيقى وهو ما لا  
 جزئى احلا كفى او اضافى وهو ما  
 كان جزئى فكل من نسبة الى الاخر  
 كان طلق بالنسبة الى الحيوان  
 الناطق واما عرقى ويا لا يتركب  
 من الاجزى المختلفة والبراد من  
 البسيط ههنا الاضافى وكذا اى من  
 المعقولات الاولى ما لا يتقبل الا  
 عارضا لغيره وان المعقولات في  
 الدرجة الثانية كالابوة والبنوة  
 فانها من الامور النسبية تتقبل  
 النسبية فتقبلها بعد تقبل النسبية  
 فكان تتقبلها في الدرجة الثانية  
 اذا كان في الخارج ما يطابقه  
 كالاضافات اذا قيل اى حكم  
 يستحقها في الخارج اعلم ان  
 المعقولة عشر واحد منها جبره  
 والتسعة اخرى اثنان منها من  
 الموجودات الى بطلانها كمنها  
 والكلمة تختلف في السبعة  
 الباقية وهي الفقد والافتقار  
 والاضافة والافسوس والوضع  
 والملك قبل انهما من الاعراض  
 الموجودة وقيل من الاعراض  
 النسبية والامر من الاضافة  
 ههنا الاضافة من المعقولة  
 العشرة فاذا احكم تحقنها في  
 الخارج فكل من المعقولات  
 الاولى وان كانت في الدرجة  
 الثانية من التقطع كذا في هذا  
 شرح التجربة والشرح لعل  
 القوسى وحاشية للمحقق الطوسى  
 وهما من الشقة واذ عرفت  
 هذا اى كون المعقولة الثانية  
 امرين احدهما ان لا تكون  
 معقولة في الدرجة الاولى بل  
 يجب ان يتقبل عارضة لمعقول  
 اخر في الذهن وثانيهما ان  
 يكون في الخارج ما يطابقه  
 فتقول قوله اى قول المصنف  
 ان لا يباذى بها امر في  
 الخارج فب للمعقولات الثانية  
 لا صفة كاشفة كى قال البعض  
 واذ كان قوله ان لا يباذى  
 بها امر في الخارج قيد  
 للمعقولات الثانية يكون  
 قوله ان لا يباذى بها امر  
 في الخارج مستدركا لكونه  
 ما فوذا في مفهوم  
 المعقولة الثانية كى  
 عرفت فاجاب عنه  
 بقوله



امر يجازى بها اي بالمعقولات الثانية معناها اللغوي اي الامور المتعلقة في المرتبة  
 الثانية لا معناها الاصطلاحي المعينة في القيدان المذكوران احدهما ان لا تكون مقولة  
 في الدرجة الاولى وثانيهما ان لا تكون شئ موصوفا بها في الخارج واما اي ولو كان  
 المراد بها معناها الاصطلاحي لكان قوله ان لا يجازى بها امر في الخارج كسائر ما  
 يكون قوله ان لا يجازى بها امر في الخارج ما هو ذا في المفهوم المعقولات الثانية  
 لكن الثاني بطر المقدم مثله ثبت ان ليس المراد من المعقولات الثانية معناها  
 الاصطلاحي بل المراد بها معناها اللغوي فيكون المجموع من القيد وهو قوله ان لا  
 يجازى بها امر في الخارج والمقيد وهو المعقولات الثانية التي لا يجازى بها  
 امر في الخارج فان قلت فهو من التعريف يلزم الدور قلنا المراد من قولنا لا  
 للمعقولات الثانية الاصطلاح وما وقع في التعريف محمول على معنى اللغوي فلا دور ولا يجوز ان يحل  
 المعقولات الثانية على المعنى الاصطلاح ويجعل عمل الصلة والموصول صفة كاشفة عن  
 حقيقتها كي توهم بعضهم انه يتقصد بالعدوم المتعلق في الدرجة الاولى كذيد الموصوف  
 ان يصدق عليه ان لا يجازى بها امر في الخارج صفة كاشفة للزم ان تكون تعريفها  
 جامعا وما نلاحظ موصوفا ولم يكن مانعة عن اعتبار صدقة على المعقولات الاولى  
 المعقولة في الدرجة الاولى فلا يكون صفة كاشفة هذا بناء على قوله في حال ان الصفة  
 الكاشفة تعريف جامع وما يغلب موصوفا واما قول من قال ان لا يلزم ان  
 يكون الصفة الكاشفة للتعين مع انها غير مانعة لدخول سائر الموصوف فيها  
 اللهم الا ان يراد من الكلام السلام الكمال مع انه اي العدوم المتعلق  
 في الدرجة الاولى مقبول اول كما ترجح قائل في مقبول اول موجودا كان  
 او معدوما متكبلا كان او بسيطا وكذا الثالث الكلام في قوله المعقولات الاولى التي  
 يجازى بها امر في الخارج لكن في معنى من تعريف المتقدمين للمنطق وصور مقولة في

بينها

بينها على قولنا لا امر اي ان الثانية موجودة في الوجود والوجود في مكان من المعقولات الثانية على ما  
 قرر في موضعه وهو الكتب الحكيمية وليست هذه الاربعة المذكورة من موضع المنطق وقانون  
 الاعتراض اما معارضة بان يقال لا كان عندك دليل على كون موضوع المنطق  
 المعقولات الثانية وعندي دليل على خلافه في هو جوابكم فهو جوابنا فحق نقول بهذا  
 الشبهة في الوجود والجواب لا يمكن من المعقولات وهذه الاربعة المذكورة ليست  
 بموضوع المنطق ينتج من الشكل الثالث فالمعقولات الثانية ليست بموضوع المنطق  
 واما اعتراضنا على تعريف المنطق بعدم المنع وتقريره فاذ وان اعتبرنا انطباقها اي  
 انطباقها هذا المذكورة على المعقولات الاولى فاجاب عنه ان سائر المحققين والمحققين  
 بان هذه المذكورات ليست من المعقولات الثانية فحق فلما بد من ان يعتبر التعريف  
 الثاني وهو تعريف المتقدمين للمنطق ايضا اي كل اعتبار في التعريف الاول قيد  
 حاشية النفع في الايضاح بان يقال المنطق علم يبحث فيه عن الاعراض الزائفة للمعقولات الثانية  
 المنطق على المعقولات الاولى من حيث شتمها في الايضاح اي الجواهرات كقولنا فعل  
 القبط في شرح الطالع اللهم الا ان يقال بالاكتماء فيه اي في التعريف الثاني  
 بما في التعريف الاول وانما صدر الجواب بالهم بناء على صفة من حيث ان كل  
 الواقعة في التعريف على تبادر واجب في المعقولات الثانية ذكرت  
 مطلقة في التعريف فتعيده نسخ وهو خلاف الظاهر فاهو مبن على خلافه  
 ضعيف فلذا صدر بالهم قائل شارح ونقول باعتبار جهة الثانية اي الجهة  
 الواحدة العصرية المنطق التي وفي بعض النسخ لم تذكر له والاوولي عدم  
 ذكرها لان الحاجة اليها بعد ان يقال وقانون لانها متى ان في الثاني قانونية  
 وهو في اللغة المنطوق وفي الاصطلاح قاعدة كلية تستنبط منها احكام جزئياتها  
 فان قلت المنطق ليس قانون بل هو قوانين فالاوولي ان يتولى ان قانون قلت

من الشارح  
 الفناء

قوله

والجواب



علم ان كان قوايين كثيرة لكننا متحدة بجهة واحدة فكما انها واحدة باعتبارها  
 فلهذا ان كان علم ولم يتغير قوايين يعرف به اي سبب ذلك القابض اعلم ان العلم  
 والمعرفة لفظان مترادفان عند المتكلمين وعند الحكماء العلم يستعمل في المركبات والكليات  
 والمعرفة في البسائط والجزئيات او المعرفة تستعمل في الادراك المسبوق بالجهل  
 او تستعمل في الادراك الثاني من الادراك الذي تخلل بينهما وبين العلم اعم  
 منها فظهر من تقريرنا وجه ان بقدر يعرف ولم يتغير علم لانه يعلم بالمتنطق  
 صفة التفكير الجزئية وفي ادائها صحيح الفكر وهو ترتيب امور معلومة للتأدي  
 الى المجهول اي النظري وفلسفة في ادراج في الاولى معرفة الموضوع على المذهبين  
 اي المتأخرين والمتقدمين يعني علم صراحة فعلم المنطق من التعريف الاول حده  
 وضمنا بموضوعه على المذهبين وفي الثانية معرفة الفاية يعني علم من التعريف  
 الثاني صراحة علم المنطق به سمه وضمنا التعريف بقاعدة المقتدة المخصصة  
 بهذا العلم وهي معرفة صحة الفكر وفيه ثم لتقرر لما كان الغرض من المنطق  
 معرفة صحة الفكر وفادة اما لتحصير المجهولات التقديرية والتقديرية كان  
 للمنطق طرفان تصورات وتصوريات والكليات والحد منها اي في الصور  
 والتصورات بباد... فاصد فكان اقسامه ان اقسام المنطق اربعة فباد  
 التصورات الكليات المنطق فاصد لها القول الشارح وبها هي التصورات المتضادة والحد  
 وهي التناقض. كس المسعى. كس التقبض. ومقاديرها القياس فان قلت ان  
 المناسب ان يتصور الامور الشارحة ورافة لئلا يفسد طرف الابداء في الجهة قلنا  
 في الكلام صفة اعتبار لكونه امة واحدة المطلوب والمقصود وكثرة طرقه ثم ان  
 القياس امة ثمة بسبب ان الصائغ الجنس ووجه الخطا انه تركب من البيِّنات  
 البينين اعتقاد جازم ثابت مطابق للواقع فذلكه ن بديها وقد يكون نظريا معلوما

يسمى بها

يسمى بها ما كقولنا هذا اعظم من الجنة لانه كل واحد من الاعظم من الجنة فلهذا اعظم من الجنة  
 وهو انطيات سواء كل المقدمات طينية او بعضها طينية كخطابة كقولنا فلان يعلوف  
 باليد وكل من يعلوف باليد فهو سارق فقلنا سارق ومن السامات جد لا كقولنا هذا  
 لانه عدو وكل عدو حسن فهذا حسن ومن الشبهة بالبيِّنات كقولنا الصورة المتقنة  
 على الجدار هذا صحتها كل صحتها فرس فهذا فرس او من انطيات منالطة اما لسطية  
 ان قولنا بها الحكيم او مشافهة ان قولنا بها الى المتكلمين فالصاعاات الجنس مع التام  
 الاربعة با بواب المنطق وهي اي ابواب المنطق تسعة وبعض المتأخرين عدوا  
 مباحث الانحطاط جزو منها اي منها ابواب المنطق لان الامادة والاستفادة محتاجة  
 فلذا عدوها بابا منها فصارت ابواب المنطق عشرة قال الاشاذ المحقق والجزء الثاني  
 لكون ابواب المنطق عشرة عددا حقيقة وفي نفس الامر قائلهم ههنا مقدمة الكليات  
 قال المحقق اشارة الى ان المصنف انما اورد ذلك باب شيا بسبب ان سائر الابواب  
 بين في القول الشارح ان يطلع استعارة مصرفة اصلية تتبعية او مجاز مرسل اصلية  
 واما تقرير الاستعارة فانه شبه البيان على سبيل الاجاز والاختصار بالتلخيص اي  
 الاشارة بوق العين فهذا التشبيه استعارة مصرفة وان يلمح بمعنى ان بين  
 على سبيل الاجاز والاختصار من التلخيص بمعنى البيان على سبيل الاجاز تتبعية قال المحقق  
 اي اراد بترتيبها جواب من سؤال مقدرة تقديره ان النادر من الترتيب بالنظر  
 فلا يصح قولنا فصار تقديم مباحث آه وقولنا بعد ذكر الخطبة اه كما لا يخفى  
 وحاصل الجواب ان عدم ان يكون له مكان رتبة محو لا على معناه الحقيقة وليس  
 الامر كذلك بل هو مجاز مرسل اه اصله بقى من قولنا ذكر السبب واردة السبب  
 تعبيرا لا اجل التعبير بل هو ان يكون مفعولا مطلقا ايضا عن ارادة فعله بلفظ اي  
 لفظ الفعل جازا مرسل اصلية تبعية من قولنا ذكر السبب واردة السبب

تأخير الشيء  
 بنبذة مما قبله



فانه ذكر الترتيب وهو السبب و ارادة الترتيب وهو السبب وهذا جاز  
 مرسل اي ورتب بعض ارادة الترتيب من الترتيب بمعنى ارادة الترتيب تنفي قوله  
 تنفي اذا تقدم الى الصلوة اي اذا تقدم القيام الى الصلوة فمرسل من غير ذكر السبب  
 و ارادة السبب ايضا تنفي مع قوله فصار تقديم مباحث ايساغوجي واجبا عليه تا ملو  
 وجه التامل يجوز على الترتيب على معناه الحق بان يرضى الوقت عند ويكون الترتيب  
 في جزء منه والتقديم في جزء آخر وبغير ذلك فصار المبحث فيه نظير بين قوله وعلى ذلك  
 ما اشرنا اليه باطل لانه خلاف الواقع وكل ما شانه كذا فهو باطل فقوله على وفق ما اشرنا  
 اليه باطل لان الخطأ في فيما اشرنا اليه وقت سابقة على الجرد وفي ترتيب المص  
 على مكر فلا يكون على وفق ما اشرنا اليه وجوابه ان معنى قوله على وفق ما اشرنا اليه اي على تسعة  
 ابواب ويحتمل ان يكون نسخ ايساغوجي مختلفة ويكون الخطأ في السنة اي وجوبها  
 اشرنا على مقدمة على الحد فصار المبحث اي تقدمه فقالاه يعني ان الافادة قوله فقال  
 فصحيح عندنا كما في ما يكون بعده معطوفا على مقدور يكون المقدور سببا للذكر ومنها  
 كذا وكذا قوله تعالى وقلنا عزب بعصاك الحجر فانجرت منه اثنا عشرة عينا اي فضر  
 فانجرت منه اثنا عشرة عينا و هي عندك اي ما يكون جوابا لشرط محذوف في تفسير المبحث  
 منه على سبب السكك قال المبحث اي اورد مباحث الالفاظ في صدر ايساغوجي مع  
 انها اي مباحث الالفاظ ليست منه اي من باب ايساغوجي لان اللفظ متضمن لمسمى  
 الكليات الخمس ومن مسمى مسمى الكليات الخمس مسمى الكليات الخمس ومن مسمى  
 الكليات الخمس مقدم الكليات فباحث الالفاظ مقدم على الكليات الخمس التي هي ايساغوجي  
 ومعرفة اقسام اشارة الى الكبرى في القياس الثاني او موقوفة على معرفة القسم  
 قال المبحث قوله ولما كان فهم المعنى اه جواب عن سؤال مقدر تقديره ان المطلوب هنا  
 الالفاظ من حيث هي لا الالفاظ من حيث يفهم المعنى حتى يجب التوضيح والتفريق

مطلب في قصته

اولا يذكر

اولا يذكر تعريف الدلالة وتقسيمها فاجاب بقوله يعني ان البحث هنا اي في كتب المنطق  
 ليس من حيث هو بل لفهم المعنى منه اي من اللفظ ولكون الافادة والاستفادة به ولا  
 كان فهم المعنى منه باعتبار اراء بين في الكلام مقدمة مطلوبة فالتقدير ولما كان المبحث  
 عن اللفظ اشرنا لفهم المعنى منه باعتبار اراء في هذه السبعة السابقة لان لما شية  
 السابقة شعثان تقديم مباحث الالفاظ على الكليات الخمس لكونها متشابهة وهذه  
 الحاشية شعثان تقديم مباحث الالفاظ لكون الافادة والاستفادة بهما فيهما فافاة  
 واجب بان فيه اشارة الى الطرفين احدهما ان تقديم مباحث الالفاظ لكونها متشابهة  
 للكليات الخمس وثانيهما ان تقديمها لكون الافادة والاستفادة بها ولكل وجهه هو قولها  
 والاول ان يقال لما كان البحث عن اللفظ من حيث دلالة على المعنى وجب اه ولعل وجه الاولوية  
 ان ما قاله اشرنا في تحتاج الى مقدمة مطلوبة كما عرفت انما يختلف في ذلك بخفي على  
 زرسة على ان اللفظ مركب الصحيح اشرنا ان يقال سبب دلالة بدل باعتبار  
 يعرف بالا مل لانه اختلف في دلالة اللفظ على معناه بان اللفظ هل يحتاج في دلالة  
 على معناه على الارادة ام لا قيل يحتاج لكن الاصح ان لا يحتاج في دلالة على معناه الى  
 الارادة فانه يدل على معناه سواء اريد الدلالة ام لا مثلا ضرب يدل على معناه سواء اريد  
 الدلالة ام لا ولما كان الارادة والاعتبار معتبرا في دلالة اللفظ فاللفظ الصحيح اشرنا ان يقال  
 سبب دلالة بدل باعتبار اه واجب عنه بان الباء في قوله باعتبار دلالة عليه سببية و  
 اضافة الاعتبار الى الدلالة بيانية فلا فخر اصلا كما لا يخفى قال المبحث اي من اراء والمص  
 مباحث الالفاظ في باب ايساغوجي مع انها ليست منه في شيء غير انها اي لان  
 مباحث الالفاظ يتوقف عليها بعام اه المص لم يده اه فيقول ولما كان معنى قوله ومنه يعلم  
 هذا المعنى فلا حاجة الى قوله بل ذكرها في باب ايساغوجي مقدمة لمباحثه وذلك  
 ظ واجب عنه بانه يفهم بعد اطلاق المقدمة على المحذوف عليه وهذه الفائدة ليست



بمستفادة مما قيل بل من قال ان شئ نفعول جواب شرط محذوف تقديره اذا علمت  
 هذا اي ابواب المنطق وكون مباحث الالفاظ موقوف عليها الكليات الخمس وكون  
 مباحث الدلالة موقوف عليها لمباحث الالفاظ فنقول الدلالة هي في اللغة المانعة  
وهي اي الدلالة في المعرف كون الشئ مطلقا لفظا كان او لا بحيث يلزم من العلم  
بالعلم او الظن بشئ آخر اي يلزم من اليقين اليقين بشئ آخر ان العلم اذا كان مقابلا للظن  
 يكون بمنه اليقين وهو اعتقاد جازم ثابت مطابق للواقع الى هنا مثالا بالعلم من العلم  
 به العلم بشئ كما العلم بان من العلم بالذات كان تقول هذا ذئب فكل من علمنا  
 ينتج منها ان من العلم بان العلم بالذات كان كقولك هذا ذئب فكل ما هو نافعنا  
 ذئب ينتج منها ذئب وان الاول يسمى دليلا ثانيا لانه استدلال من الاثر الى المؤثر  
 والثاني يسمى دليلا لانه استدلال من المؤثر الى الاثر وكما العلم من العالم الى  
 الفاعل ومثالا يلزم من العلم به الظن بشئ آخر كما العلم من السحاب الى المطر وكل علم  
 من البغضاء القاص في باب الحام الى القاص في الحام او الظن به الظن بشئ اخر كقولك  
 فلان يسطوف بالبلد وكلم من يسطوف بالبلد فهو سارق ينتج فلان سارق بنى احمرا  
 اخر وهو لم يسم العلم من الظن لكن قال القاصر المحدث هذا لا يكاد يوجد وقال السيد  
 في حاشية المختصر المنتهى يلزم من الظن بشئ العلم بشئ كعلوم المجتهدين  
 النظام المأصلة من الآخرة والادب ثابت فانها قطعية من حيث الثبوت وطمينة من  
 حيث الدلالة فالشئ الاول يسمى دليلا برهانيا وبرهانا كقولنا هذا كذا وكذا  
 اعظم من الجزء ينتج فهذا اعظم من الجزء ان لم يتخلل الظن اي لم يكن شئ من  
 المطلوب والمقدمات ظاهرا او لا اي وان يتخلل الظن بان يكون واحدا من المقدمات  
 والمطلوب ظاهرا فذلك عتبا وامارة وان يسمى مدلولاً وتسمى اي تقسيم  
 الدلالة ان الدلالة ان من نفعول الدلالة لفظية اي فالدلالة غير لفظية وهذا التقسيم

عقل

عقل لانه دا برهين المنق والاثبات ويجوز العقل قسمان احده في حقيقة الدلالة  
 الغير اللفظية وضعيه ان نوسعها الموضع فيها اي في الدلالة كالخطوط الدلالة على  
 تسمية الملك والعقد الدلالة على مطلوب العاقل والاشارة الدلالة على المجبئية او  
 عدمها مثلاً والنصب الدلالة على تعيين الطريق والا اي من لم يتوسط الموضع فلفظية  
 كدلالة العالم على الصانع ودلالة البقرة على البعير دلالته الاثرية على المؤثر اعترافا على  
 هذا التقسيم بانه بمنزلة الدلالة الغير اللفظية الطبيعية كدلالة صفة الجبر  
 على الجبر ونحوه الخ على الخ والحقبة سببية في الحاشية ان شاء الله تعالى  
 واللفظية ان كانت بتوسط الموضع فوضعية لدلالة الكفر وغيرها والا اي وان لم  
 يكن يتوسط الموضع فان كانت سببية اختيار طبيعة اللفظية التلغظ به اي بدلالة  
 اللفظ عند عرض المعنى له لدلالته اتم بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة  
 او بضم الهمزة وكونها على السعادة وهو وضع الصدر واخ بفتح الهمزة وكون  
 الحاء المعجمة بدلا على وجه مطلقا واخ بضم الهمزة وسكون الحاء بدلا على السور  
 والتلفظ وطبيعيتها والا اي وان لم يكن بسبب اقتضاء طبيعة الارزاق فلفظية  
 كدلالة اللفظ المسجوع من وراء الجدار على الافظا البنية المرعى قال الحاشية اذا  
 ذكر تعريف الدلالة وتقسيمها مقدمة لمباحث الالفاظ بمعنى الموقوف  
 عليه لمباحث الالفاظ فنقول اه يعني ان الغاء في قول الشئ فتقول فاه فصحته عند  
 الكشف وجواب شرط محذوف عند السكاك قال الحاشية واما رفع العلم اي  
 اليقين من الظن فلا يكاد يوجد جواب عن سؤال مقدر تقديره ان لزوم العلم  
 من اقل من افراد الدلالة كما ان تعريف غير متاوي اليه فلا يكون تعريف الدلالة  
 جامعا وحاصل الجواب عنه ان مادة النقص الوارد على التعريف لا بد  
 وان يكون محققا ههنا قال بان لا يكون من مفيد الظن اي عدم تخلل الظن

عقل



بطريق ان لا يكون المطلوب ظن لو كان المقيد للظن مضمونا او معلوما  
 واما التقيد فلا يكون الا معلوما قال الحاشي اي وان لم يكن كذلك وان لم  
 يكن لم يتخلل الظن وتنفذ النفع عين الاثبات عند البعض وعند الآخر مستلزم  
 بل يتخلل الظن بسمي ليدل ان ما عنده الحكماء وامارة عند المتكلمين قاله ليس البرهان  
 بهان والبرهان ما يلزم من عدمه بسمي ليدل ان ما عنده الحكماء وامارة ما يلزم  
 من العلم والظن به الظن بشي اخر وفيه نظر ان تعريف البرهان بصدق علم  
 ما يفيد العلم التصوري كالحيوان الناطق وعلم ما يشكك من المقدمات  
 التقليدية كقولك هذا العلم كبري وكلمة كبري في الصلاة وعلم الالفاظ  
 كالضرب والاكل والشرب بالنسبة الى المعاني اي اريد بالعلم في  
 التعريف الدلالة مطلق الادراك تصوريا كانه او تصديقا بيقينا  
 كان او ظاهريا مع ان البرهان قياس مؤلف من مقدمة يقينية لا نتائج  
 اليقينية فيكون التعريف باطل لعدم منفعة ويظهر تعريف الدلالة  
 بدلالة الدليل المركب من التقيد وقد سبق مثاله وبدلالة الالفاظ  
 بالنسبة الى المعاني جميعا ان اريد بالعلم في تعريف الدلالة الادراك  
 اليقيني لعدم جمعه فالصواب ان يقال والشيء الاول يسمى  
 دليلا واما والثاني مولولا ان كان مقيدا بيقيني فيسمى دليلا  
 برهانيا وبرهانا وان كان مقيدا بظن فيسمى دليلا اقناعيا واماريا  
 ويمكن ان يجاب عنه باختيار كل من الشقين فتا مرقا الحاشي  
 ان كان الوضع واسقط في تلك الدلالة بمعنى مت





کینہ آئی پیر